أحاديث وجوب الإيمان بالقدر في كتاب: "جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد"-جمع ودراسة-

أفنان بنت يحيى إمام
قسم الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة
DOI: ***https://doi.org/10.56807/buj.v7i2.799***

الملخص

هذا البحث يتناول وجوب الإيمان بالقدر، وخصصته الباحثة في أحاديث العقيدة الواردة في كتاب «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» الذي اعتمد فيه العلامة المحدث محمد بن سليمان المغربي: (ت١٠٩٤ه) في جمعه للأحاديث النبوية الشريفة على خمسة عشر كتابًا من أهم كتب السنة، فجاءت أحاديثه تزيد على عشرة آلاف حديثٍ مرتبة على الأبواب، وشاملة بذلك معظم مسائل الدين بما فيها مسائل العقيدة المختلفة، وهذا البحث جمع أحاديث العقيدة الواردة في وجوب الإيمان بالقدر، وترتيبها ودراستها دراسة عقدية إجمالية، وجعلت عنوانه «**أحاديث وجوب الإيمان بالقدر في كتاب: "جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد" - جمع ودراسة**». ويشتمل البحث على:

المقدمة: تشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

المبحث الأول: المراد بالقضاء والقدر. **المبحث الثاني**: الأحاديث الواردة في وجوب الإيمان بالقضاء والقدر.

ثم الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث والتوصيات، ثم فهرس بالمصادر والمراجع التي اعتمدتها في كتابة هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: أحاديث العقيدة، القضاء والقدر، وجوب الإيمان، السنة النبوية.

The Hadiths On The Obligation Of Belief In Divine Decree And Predestination In The Book: Jam'i Al-Fawa'id Min Jami' Al-Usul Wa Majma' Al-Zawa'id – Collection And Study

Afnan Yahya Emam
Department of Sharia and Islamic Studies at King Abdulaziz University in Jeddah
afnanimam@gmail.com

Abstract

This study examines the necessity of belief in divine decree (al-qadar), focusing specifically on the hadiths found in the book "Jami' al-Fawa'id min Jami' al-Usul wa Majma' al-Zawa'id" by the renowned hadith scholar Muhammad ibn Sulayman al-Maghribi (d. 1094 AH). In compiling this work, al-Maghribi relied on the author draws from fifteen of the most significant sources of hadith, compiling over ten thousand narrations organized thematically. These hadiths cover a wide range of religious matters, including various issues of Islamic creed.

This particular research gathers and analyzes the doctrinal hadiths related to the topic of the obligation of believing in divine decree and predestination. The study organizes these narrations, offering a general theological examination under the title: "The Hadiths on the Obligation of Belief in Divine Decree and Predestination in the Book: Jami' al-Fawa'id min Jami' al-Usul wa Majma' al-Zawa'id," Collection and Study.

Structure of the Study:

- Introduction: Discusses the significance of the topic, reasons for its selection, prior scholarly works, research methodology, and outline.

- Chapter One: The meaning of divine decree and predestination (al-qadha' wa al-qadar).

- Chapter Two: Hadiths on the obligation of believing in divine decree and predestination.

- Conclusion: Summarizes key findings and recommendations, followed by a bibliography of references used in the study.

Keywords: *Hadiths, Divine Decree and Predestination (Al-qadha' Wa Al-qadar), Obligation of Belief, Prophetic Sunnah.*

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ، أما بعد:

فإنّ من خير ما يُشتغل به من العلم علم السنة وما نقل فيها عن النّبيّ ﷺ وعن أصحابه رضي الله عنهم، إذ عليهم أحال النبيّ ﷺ في تمييز أهل النجاة في الآخرة من الهالكين، كما جاء ذلك صريحا في حديث الافتراق.

وإذا كان شرف العلم من شرف المعلوم فإنّ من أشرف ما يُعلم من السنة النصوص التي تحدّثت عن الله وعن سائر أركان الإيمان إذ هي أصل الدين وأساس الملة، وبها تكون النجاة يوم القيامة من النار.

ولما كانت النصوص النبوية متنوعة في مضامينها ودلالاتها ومقاصدها فقد جهد أئمة السلف منذ عصور متقدمة في جمعها وتصنيفها كل بحسب مقصده، وكان منهم من صنفها بحسب أبواب الجامع، متفاوتين في ذلك بين من شرط أعلى درجات الصحة ومن هو دون ذلك، وبين من لم يشترط الصحة ، ومن هؤلاء من اختار جمع دواوين السنة المشهورة وتصنيف ما جاء فيها بحسب أبواب العلم، تسهيلًا للوصول إلى النص المراد بحسب موضوعه ، وجمعًا لنصوص الأبواب في مكان واحد ليمكن التفقه فيها جملة، كما هو شأن أئمة الفقه والسنة، ومن أهمّ تلك الأبواب؛ الأبواب التي جمعت النصوص التي تتحدث عن أصول الاعتقاد ومسائله .

وكان من هؤلاء العلامة المحدث محمد بن سليمان المغربي : (ت١٠٩٤ه)، في كتابه «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» الذي اعتمد في جمعه على خمسة عشر كتابًا من أهم كتب السنة، فجاءت أحاديثه تزيد على عشرة آلاف حديثٍ مرتبة على الأبواب، وشاملة بذلك معظم مسائل الدين بما فيها مسائل العقيدة المختلفة، ورغم محاولة المؤلف رحمه الله جمع أحاديث كل باب في مكان واحد إلّا أن طبيعة النص النبوي واشتمال الحديث الواحد أحيانًا على أكثر من موضوع يحول دون هذا الاستيفاء، ومن هنا كان من المفيد تتميمًا لجهد المصنف وإفادة من عمله القيام بجمع أحاديث العقيدة الواردة فيه وترتيبها ودراستها دراسة عقدية إجمالية.

واخترت أن يكون عنوان البحث: «أحاديث وجوب الإيمان بالقدر في كتاب: «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد"» - جمع ودراسة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تظهر أهمية هذا الموضوع في جوانب عدة، منها:

- تعلق البحث بأشرف العلوم، وهو علم العقيدة على منهج أهل السنة والجماعة.
- ارتباط البحث ببعض أركان الإيمان، وأهم مسائل الدين.
- بيان ارتباط عقيدة أهل السنة والجماعة بمصدر التشريع الثاني، وهو السنة.
- أن المغربي رحمه الله لم يُعنَ في تصنيفه بجمع أحاديث العقيدة في مواطن محددة؛ بل أفرد بعضها بذلك، وترك بعضها منثورة في أبواب أخرى، مما يدعو إلى جمعها وترتيبها ودراستها.
- احتواء «جمع الفوائد» على بعض الأحاديث الواردة في المسائل العقدية المختلف فيها، مما يقتضي جمعها، وبحث مسائلها وفق معتقد أهل السنة والجماعة، والرد على الشبهات حولها.
- أن الكتاب فيه بعض الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة مما له تعلق ببعض المسائل العقدية، ووجود مثل هذا الأمر يدعو إلى بيان ذلك.
- الدفاع عن العقيدة السلفية والذب عن أهل العلم المخلصين.

أهداف البحث:

لما كانت السنة النبوية من جملة ما يدخل في ركن الإيمان بالرسول ﷺ، ولما وُجِد من الإنكار لطائفة من الأحاديث النبوية، جاء هذا البحث الذي يُرجى من خلاله تحقيق الأهداف الآتية:

1. الإشارة إلى عظم مكانة السنة النبوية، وأهميتها في تأسيس المسائل العقدية التي لا يصح إيمانُ الفرد وعمله إن أخلَّ بشيء منها.
2. خدمة السنة النبوية الشريفة - على صاحبها أفضل الصلاة والسلام - والعقيدة الإسلامية، وبيان اهتمام أهل السنة والجماعة بهما، وإعمالهم لما صح منها في جميع أمور الدين دون تفريق منهم بين متواترها وآحادها.
3. التذكير بأن السنة النبوية مصدر لتلقي أحكام الدين العلمية والعملية، وأنها لا تقل عن القرآن في ذلك.
4. ترتيب أحاديث المسائل العقدية المدروسة من كتاب "جمع الفوائد" على أبواب العقيدة المشهورة، وبيان الاعتقاد الصحيح فيها بأدلته.

الدراسات السابقة:

على الرغم من سعة المصادر التي استقى منها العلامة المغربي مؤلف كتاب: «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» إلا أن الباحثة لم تجد دراسة علمية لهذا الكتاب تتناول أحاديث العقيدة في القضاء والقدر مع وجود دراسات علمية اهتمت بدراسة أحاديث العقيدة من كتب السنن المختلفة. لكن هذا البحث يفترق عنها باختصاصه بدراسة أحاديث العقيدة في كتاب: «جمع الفوائد» الخاصة في تفاضل الأنبياء والرسل.

ويقوم هذا البحث على: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس وهي على النحو الآتي:

المقدمة: وتشتمل على:

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

- **المبحث الأول: المراد بالقضاء والقدر. وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: تعريف القضاء والقدر لغة.

المطلب الثاني: تعريف القضاء والقدر شرعًا.

المطلب الثالث: الفرق بين القضاء والقدر.

- **المبحث الثاني: أحاديث وجوب الإيمان بالقضاء والقدر، وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: ما روي في أن القدر خيره وشره من الله تعالى وأن الإيمان به واجب وأن ما قدره الله كائن.

المطلب الثاني: ما روي في أن أفعال الخلق مكتوبه لله تعالى مقدورة له، فهي من الله خَلْق، وممن باشرها فِعل.

المطلب الثالث: ما روي في وجوب الرضى بأقدار الله والصبر عليها وثمراته.

- **الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث والتوصيات.**
- **فهرس المصادر والمراجع.**

منهج البحث:

من الإجراءات العملية المتبعة في هذا البحث:

- كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وعزوها إلى مواضعها من المصحف؛ بذكر اسم السورة، ورقم الآية في الحاشية.
- تتبع كل حديث عزاه المؤلف إلى مصدره ثم أخذه من ذلك المصدر بقدر ما ذكره المؤلف دون زيادة؛ كي لا يضيع الشاهد من الحديث.
- إيراد الأحاديث الدالة مباشرة على المسألة العقدية في بابها، ويُشار إلى ما تتضمنه من مسائل عقدية أخرى ما أمكن ذلك.
- تخريج الأحاديث النبوية بعزوها إلى مصادرها؛ فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فيُكتفى بهما، مع الإشارة إلى وروده في غيرهما من الكتب التسعة فقط، وإن لم يكن في أحدهما فيُخرَّج من بقية التسعة إن وجد في أحدها؛ وإلا تم عزوه إلى مصدره من المصنفات المعتبرة، مع نقل حكم أهل العلم عليه.
- إذا كان الحديث في الصحيحين وذكره المغربي بلفظ غيرهما فإني أذكر تخريج الصحيحين بالإضافة إلى تخريج السياق الذي ذكره المغربي أيًّا كان المصدر المذكور.
- ترتيب تخريج الأحاديث حسب أصحية الكتب.
- عند ورود لفظة الحديث محل الشاهد في موطن أو مواطن معينة؛ تُذكر الروايات محل الشاهد دون غيرها.
- تخريج الآثار الواردة في البحث من مصادرها الأصلية - قدر الاستطاعة -.
- كل حديث انتهت خلاصة الحكم عليه بالوضع أو الكذب يُصدّر الحكم عليه تنبيهًا للقارئ؛ وإلا سِير في الحكم عليه وَفق المنهجية العلمية في العزو والتخريج.
- ذكر رقم الحديث -إن وُجد- إضافة إلى رقم الجزء والصفحة عند الحكم عليه لتسهيل الرجوع إليه حال اختلاف الطبعات.
- صُدّرت الأحاديث في البحث برقمين؛ الأول منهما هو تسلسل الحديث في هذا البحث، والآخر تسلسل الحديث لدى المغربي.
- دراسة المسائل العقدية المستفادة من الأحاديث وفق عقيدة أهل السنة والجماعة.
- التعريف بالفرق، والطوائف، والمصطلحات، وغريب الألفاظ، عند أول ورود لها، إلا إذا اقتضى المقام خلاف ذلك.
- العنونة للمسألة، ثم سرد الأحاديث الدالة عليها من كتاب المغربي، والتعليق بعدها على المسألة وما يتعلق بها عند أهل السنة والجماعة.

أما التعريف بمؤلف الكتاب «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد"» فهو هو محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر السوسي الروداني المغربي المالكي. ولد في سنة سبع وثلاثين وألف بتارودنت قاعدة بلاد السوس الأقصى (انظر: العياشي، أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر، الرحلة العياشية، 43/2، والمحبي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين الحموي الأصل الدمشقي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، 4 204).

كانت للإمام المغربي رحلة طويلة في الطلب والأخذ عن المشايخ، فجاب البلاد شرقًا وغربًا، حتى دخل مصر وأخذ عمن بها من أعيان العلماء، ثم رحل إلى الحرمين وجاور بمكة والمدينة سنين عديدة وهو مكب على التصنيف والإقراء، وأقام في دمشق في دار نقيب الأشرف عبد الكريم بن حمزة، واستقر في الشام إلى أن وافته المنية (انظر: العياشي، الرحلة العياشية، 43/2، والحموي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، 205/4).

كانت وفاته بدمشق يوم الأحد عاشر ذي القعدة سنة أربع وتسعين وألف (1094)، ودفن بالتربة المعروفة بالإيجية بسفح قاسيون بوصية منه (انظر: الحموي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، 207/4).

أهم مؤلفاته كتاب "جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد".

وله من التأليف الشاهدة بتبحره ودقة نظره مختصر التحرير في أصول الحنفية لابن الهمام، وشرحه.

ومختصر تلخيص المفتاح وشرحه.
والحاشية على التسهيل.
والحاشية على التوضيح.
وله منظومة في علم الميقات وشرحها.
وله جدول جمع فيه مسائل العروض كلها.
واخترع كرة عظيمة فاقت على الكرة القديمة والاسطرلاب وانتشر في الهند واليمن والحجاز وغير ذلك من الرسائل.
وله فهرست يجمع مروياته وأشياخه سماها صلة الخلف بموصول السلف (انظر: الحموي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، 4/ 205، 206).

وأهمية كتاب «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» من خلال المنهجية العلمية التي اتبعها الإمام المغربي في استخراج الفوائد من أمهات كتب السنة النبوية، والتي تمثلت في دمجه لكتابي «جامع الأصول» و «مجمع الزوائد»، وما أضافه إليهما مما لم يدرجاه فيهما، فكتاب «جامع الأصول» لابن الأثير جعل الكتب الستة (الموطأ، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي)، بإدخال الموطأ وعدم إدخال زوائد سنن ابن ماجه، وكتاب «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي: جمع فيه المسانيد مسند أحمد وأبي يعلى والبزار، ومعاجم الطبراني، وأيضًا أغفل زوائد سنن ابن ماجه ولم يدخلها كتابه.

وقد أضاف إليهما: زوائد ابن ماجه والدارمي، وبهذا يكون جمع الإمام المغربي تميز بأنه جمع ما في الكتب الستة (البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، ومسند أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة).

ولم يكن الأمر واقفًا عند مجرد الجمع وحسب، بل كان للإمام المغربي منهٌ تميز به في جمعه مما جعل كتابه «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» كتابًا متميزًا في جمعه وضبطه وترتيبه.

المبحث الأول: المراد بالقضاء والقدر.

المطلب الأول: تعريف القضاء والقدر لغة:

أولًا: تعريف القضاء لغة:

من قضى، والقضاء: الحكم، والأصل قضاي لأنه من قضيت، إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت، والقاف والضاد والحرف المعتل أصل صحيح يدل على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته، قال الله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ [فصلت: 12] (انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 5/99)، وأصله من القطع والفصل. يقال: قضى يقضي قضاء فهو قاض إذا حكم وفصل. وقضاء الشيء: إحكامه وإمضاؤه والفراغ منه فيكون بمعنى الخلق، وهو في اللغة على وجوه؛ مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه. وكل ما أحكم عمله أو أتم أو ختم أو أدي أداء أو أوجب أو أعلم أو أنفذ أو أمضي فقد قضي (ابن منظور، لسان العرب، 15/186)، وتأتي بمعنى الوصية، والقبض، والطلب، والموت وغيرها. (انظر: الفراهيدي، العين،5/185، والأزهري، تهذيب اللغة،9/169 – 171، والجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 6/2463 – 2464).

وقد ورد لفظ القضاء بمشتقاته في مواضع عديدة في كتاب الله ترجع في مجملها إلى معاني إحكام الأمر وحتمه وإتمامه وفصله وقطعه وإمضاءه والفراغ منه، قولًا كان أو فعلًا، إلهيًا أو بشريًا (انظر: الطبري، جامع البيان في تأويل آي القرآن، 2/542، والراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، 675 – 676)، فمن المعاني التي ورد بها (انظر: السمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ،3/316 – 319): معنى القدر والإحكام؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: 117]، أي: أحكمه وقدره وأتقنه، وأصل القضاء الفراغ، ومنه قضاء الله وقدره لأنه فرغ منه تقديرًا وتدبيرًا (انظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 2/542-543، والسمعاني، تفسير القرآن، 1 /130).

وجاءت بمعنى الحكم في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقۡضُونَ بِشَيۡءٍ﴾ [غافر: 20]، أي: يحكم بالعدل، والذين يدعون من دونه من الأصنام والأوثان والأنداد لا يملكون شيئًا، ولا يحكمون بشيء (انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 7/183). ووردت بمعنى الفصل في قوله تعالى:﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُم بِحُكۡمِهِۦۚ﴾ [النمل: 78]، أي: يفصل بينهم بحكمه الحق (السمعاني، تفسير القرآن، 4/112، وانظر: البغوي، معالم التنزيل، 6/167، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 6/210). ومعنى الأمر في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: 23]، أي: فصل الحكم فيه بين عباده، بأمره إياهم بذلك (الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 2/542)، فالقضاء هنا بمعنى الأمر (الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 17/413 – 414، وانظر: الفراء، معاني القرآن، 2/120، وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، 247، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 2/230، البغوي، معالم التنزيل، 5/77، والراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن،673 – 674). وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنزَلۡنَا مَلَكٗا لَّقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [الأنعام: 8]، جاءت بمعنى الوجوب؛ أي: لوجب

العذاب وفُرغ من الأمر (انظر: البغوي، معالم التنزيل، 129/3).

وجاءت بمعنى البيان؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ﴾ [طه: 114]، أي: من قبل أن يبين لك بيانه (الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 382/18، وانظر: البغوي، معالم التنزيل، 297/5). والإعلام؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَتُفۡسِدُنَّ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَّتَيۡنِ وَلَتَعۡلُنَّ عُلُوّٗا كَبِيرٗا﴾ [الإسراء: 4]، أي أعلمناهم بذلك، وأخبرناهم به (البغوي، معالم التنزيل،542/2، وانظر: الفراء، معاني القرآن، 116/2، وابن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، 247، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 230/2). ومعنى الفراغ والإتمام؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: 12]، أي: أتمهن وفرغ من خلقهن (البغوي، معالم التنزيل،166/7)، ومعنى العمل والصنع؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾ [طه: 72]، أي: اصنع ما أنت صانع، واعمل بنا ما بدا لك (الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 18/ 340 – 341. وانظر: الفراء، معاني القرآن،187/2). ومعنى الموت والقتل؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾ [الزخرف: 77]، أي: ليمتنا ربك، فيفرغ من إماتتنا (انظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 640/210، والبغوي، معالم التنزيل، 222/7)، وقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾ [القصص: 15]، أي: فقتله وفرغ من أمره (البغوي، معالم التنزيل، 197/6، وانظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،539/19 – 540).

كما ورد لفظ القضاء ومشتقاته في السنة النبوية (انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 78/4، وابن منظور، لسان العرب، 186/15)، وجاء مقرونًا بالقدر؛ أخرج مسلم في صحيحه: ((إِنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ مُزَيْنَةَ أَتَيَا رَسُولَ اللهِ ﷺ. فَقَالا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ مِنْ قَدَرٍ قَدْ سَبَقَ، أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَتَتْ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟ فَقَالَ: "لا. بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ. وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ ﷻ ﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا﴾ [الشمس: 7 – 8]]) (أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله، وشقاوته وسعادته، ح(2650)، 2041/4، كما أخرجه أحمد في مسنده بنحوه).

ثانيًا: تعريف القدر لغة:

القاف والدال والراء أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته، وهو مصدر: قَدَرَ يَقْدِرُ قَدَرًا، بسكون الدال وفتحها مع فتح القاف، وجمعه أقدار. والقَدْر: قضاء الله تعالى الأشياء على مبالغها ونهاياتها التي أرادها لها، وهو القَدَر أيضًا (انظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 786/2، وابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 62/5، وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 22/4، والرازي، أبو عبدالله زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي، مختار الصحاح، 248)، فيأتي القدر بمعنى: القضاء، والحكم، والتقدير، والتدبير، والإتمام، والمساواة، والقياس، والتهيئة، والتضييق، والتقتير، واليسار، والغنى، والطاقة، والقوة، والقدرة، والموت، وغيرها (انظر: الفراهيدي، كتاب العين، 112/5 – 113، الهروي، تهذيب اللغة، 37/9-39، الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 786/2 – 787، ابن منظور، لسان العرب، 55/11 – 60، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 460).

وقد ورد لفظ القدر ومشتقاته كثيرًا في القرآن الكريم، فمن المعاني التي ورد بها:

معنى القضاء والتقدير؛ ومنه وقوله تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ﴾ [القمر: 12]، أي: فالتقى ماء السماء وماء الأرض على أمر قد قدره الله وقضاه (الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،578/22). ومعنى الحكم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾ [الحجر: 60]، أي: حكمنا (السمعاني، تفسير القرآن، 144/3). والتدبير بحكمة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدَرۡنَا فَنِعۡمَ ٱلۡقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: 23]، أي: قدرنا ودبرنا ذلك الجنين حيث إن قدره تابعٌ للحكمة، موافقٌ للحمد (السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، 904). وجاء بمعنى العلم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَۚ﴾ [المزمل: 20]، أي: يعلم مقاديرهما وما يمضي منهما ويبقى (السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، 894، وانظر: السمعاني، تفسير القرآن، 84/6، والبغوي، معالم التنزيل،256/8). وفي قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ

فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ [الفرقان: 2]، أي: فسوّى كل ما خلق، وهيأه لما يصلح له، فلا خلل فيه ولا تفاوت؛ فدل معناه على التهيئة (الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،236/19، والبغوي، معالم التنزيل،69/6).

وورد كذلك بمعنى التقسيم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا﴾ [فصلت: 10]، أي: قسم في الأرض أرزاق العباد والبهائم (البغوي، معالم التنزيل،165/7، وانظر: الفراء، معاني القرآن، 12/3).

كما ورد بمعنى الطاقة والتمكن في قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلۡمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلۡمُقۡتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة: 236]، أي: إمكانه وطاقته (انظر: البغوي، معالم التنزيل،284/1)، والتروي والتمهل في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾ [المدثر: 18]، أي : تروى (انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم،266/8)، والموعد والوقت والمقدار، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا﴾ [الطلاق: 3]، أي: وقتًا ومقدارًا، لا يتعداه ولا يقصر عنه، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جِئۡتَ عَلَىٰ قَدَرٖ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: 40]، أي للموعد وللوقت الذي أردنا إرسالك إلى فرعون رسولًا ولمقداره، (انظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، 504، والطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 311/18)، والتضييق والتقتير ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: 16]، أي: ضيَّق عليه رزقه وقتَّره. (انظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 412/24 – 413، وانظر: السمعاني، تفسير القرآن،221/6)، وورد كذلك بمعنى التعظيم ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: 91]، أي: وما عظموا الله حق تعظيمه، (انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 300/3، وانظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 521/11).

كما أن القدير والقادر والمقتدر من أسماء الله ﷻ تدل على صفة القدرة، وعلى صفة التقدير، فالله ﷻ على كل شيء قدير، وهو مقدر كل شيء وقاضيه (الرضواني، محمود عبد الرزاق، أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة، 343 – 348، 543 – 547، 582 – 586. وانظر: ابن منظور، لسان العرب، 74/5، والزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، 379/13).

والقدر: قضاء الله ﷻ الأشياء على مبالغها ونهاياتها التي أرادها لها، وهو أيضًا قدرة الله على إيجاد ذلك، وقد فسر القدر بقدرة الله تعالى: الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله فقد سئل عن القدر فقال: "القدر قدرة الله على العباد"، (انظر: الأحمدي، عبد الإله بن سليمان، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، 135/1)، والإمام ابن القيم رحمه الله فقال: "والقدر عندهم –أي: عند حزب الله ورسوله- قدرة الله تعالى وعلمه ومشيئته وخلقه"، (انظر، ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل،52. وانظر: المبدل، عبد العزيز بن عبد الله، أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، 148/1 – 149).

وقد تكرر ذكر القَدَر في السنة النبوية، ويراد به ما قضاه الله وحكم به من الأمور (انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 22/4)، ومنه حديث الاستخارة ((فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي)) (أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، ح(بدون ترقيم)،57/2، كما أخرجه أبو داوود والترمذي والنسائي وابن ماجه في السنن وأحمد في المسند بمثله) أي: اقضِ لي به وهيئه (البخاري، 22/4).

وبعد الوقوف على المعنى اللغوي لكل من القضاء والقدر؛ يظهر الترابط بين معنى كل منهما؛ بل ووقوع أحدهما بمعنى الآخر أحيانا، ويأتي كل منهما كذلك بمعنى التقدير والحكم والإتمام، فربنا سبحانه وتعالى مُقدّر مقادير الخلائق، علمها وكتبها وشاءها وخلقها، فهي مقضية مقدرة، تقع على حسب أقدارها (المحمود، عبد الرحمن بن صالح، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، 37، 39)، فتدل على عموم قدرة الله ﷻ ؛ لذا سيكون-بعون الله- التعريف الاصطلاحي شاملًا لهما، ثم بعد ذلك يكون الحديث عن الفرق بينهما (الحمد، محمد بن إبراهيم بن أحمد، مصطلحات في كتب العقائد،173).

المطلب الثاني: تعريف القضاء والقدر شرعًا.

يظهر الترابط بين القضاء والقدر بعد الوقوف على المعنى اللغوي لكل منهما، حتى أن كلًا مِن القضاء والقدر يأتي بمعنى الآخر؛ فمعاني القضاء تؤول إلى إحكام الشيء، وإتقانه، ونحوها؛ وتدور معاني القدر حول ذلك، فتعود إلى التقدير، والحكم، والخلق، والحتم، ونحو ذلك.

لأجل هذا سيكون التعريف الشرعي شاملًا للقضاء والقدر معًا.

معنى القضاء والقدر اصطلاحًا:

هو تقدير الله سبحانه الأشياء في القدم حسبما اقتضت حكمته، وعلمه السابق أنها ستقع في أوقات معلومة عنده، وعلى صفات مخصوصة، وكتابته لذلك، ومشيئته له، ثم إيجاده وخلقه لها وفق

تقديره، وهذا لابد أن يكون بكلامه (انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، 154/1، السفاريني، لوامع الأنوار البهية، 348/1، والعثيمين، شرح ثلاثة الأصول، 111، والمحمود، عبد الرحمن بن صالح، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، 37 – 38). ويتضح من التعريف الاصطلاحي الشرعي أن للقضاء والقدر مراتب أربع:

المرتبة الأولى: علم الله السابق الأزلي بالأشياء قبل وقوعها، فهو سبحانه موصوف بالعلم أزلًا وأبدًا.

المرتبة الثانية: كتابته سبحانه لكل ما هو كائن إلى يوم القيامة قبل خلق السماوات والأرض.

المرتبة الثالثة: عموم مشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة.

المرتبة الرابعة: خلق الله تعالى لكل شيء (انظر: ابن تيمة، العقيدة الواسطية، 105 – 108، ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، 29).

المطلب الثالث: الفرق بين القضاء والقدر.

لم يفرق كثير من أهل العلم بين القضاء والقدر، وعدّوا كلًا منهما بمعنى الآخر، وإذا أطلق التعريف على أحدهما شمل الآخر، ولفظ "القدر" أكثر ورودًا في الكتاب والسنة من لفظ "القضاء" وذلك عند الدلالة على وجوب الإيمان بهذا الركن من أركان الإيمان، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 49]، وقوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: 38]، وفي حديث جبريل: "وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ"، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، ح(8)، 36/1. (انظر: المحمود، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة، حاشية 3، 38)، فهما مترادفان، فيُقال: هذا قدر الله، ويُقال: هذا قضاء الله، ويُقال: هذا قضاء الله وقدره (انظر: المحمود، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة، 38 – 39، والحمد، مصطلحات في كتب العقائد، 176)، ورجح كثير منهم أنهما من المصطلحات التي إذا افترقت اجتمعت، وإذا اجتمعت افترقت؛ كالإسلام والإيمان، فإذا افترقا كان مدلولهما واحدًا، وإذا اجتمعا دلَّ الإسلام على الشعائر الظاهرة من أعمال الجوارح؛ وخُصَّ الإيمان بالشعائر الباطنة من أعمال القلوب (انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 14/7. والعثيمين، رسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، 79/2 – 80، والعثيمين، شرح العقيدة الواسطية، /187، والحمد، مصطلحات في كتب العقائد، 176). والأمر كذلك في القضاء والقدر؛ فإذا اجتمعا دخل أحدهما في الآخر وكان معناهما واحدًا، وإذا افترقا كان لكل مصطلح مدلوله. والعلماء بعد ذلك في التفريق بينهما على أقوالٍ ومذاهب (انظر الأقوال في التفريق بينهما: المذارى، إبراهيم بن مصطفى الحلبي، اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد، 48 – 67، والمحمود، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة، 39 – 42، والحمد، مصطلحات في كتب العقائد، 175 – 176): فمنهم من يجعل القدر سابقًا على القضاء، فالقدر هو الحكم السابق، والقضاء هو حكم الله بالشيء عند وقوعه (انظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، 676 – 675، والقسطلاني، إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، 343/9).

ومنهم من يجعل القضاء سابقًا على القدر، فالقضاء هو العلم السابق الذي حكم الله به في الأزل، والقدر وقوع الخلق على وزن المقضي السابق (انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم 51/3 – 52، والجرجاني، كتاب التعريفات، 174، وابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 477/11، والعيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 145/23).

وعند النظر في نصوص الكتاب والسنة وكلام أهل العلم تظهر عدة أمور:

أولها: أن القضاء والقدر يُراد بهما أمران: التقدير السابق الأزلي. ووقوع الأمر المقضي، المُقَدر على حسب التقدير السابق، اختلف العلماء في إطلاق هذا الفرق: فمنهم من سمى وقوع المقدر قضاءً، والتقدير السابق قدرًا، ومنهم من عكس ذلك، وكلا الفريقين عضد رأيه بالأدلة. (انظر: العثيمين، محمد بن صالح، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، 79/2 – 80، الرضواني، د. محمود عبد الرزاق، منة القدير عقيدة أهل السنة والجماعة في توحيد الربوبية والإيمان بالقضاء والقدر والحكمة والتدبير، 446/1 – 448).

ومما يدل على الأول: ما أخرج مسلم في صحيحه: "إِنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ مُزَيْنَةَ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالا: يَا رَسُولَ اللهِ! أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ مِنْ قَدَرٍ قَدْ سَبَقَ، أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَتَتْ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟ فَقَالَ: "لا. بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ. وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ ﷻ ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: 7 – 8]".

يقول ابن القيم رحمه الله: "في قوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: 8]، إثبات القضاء والقدر السابق" (ابن القيم، التبيان في أيمان القرآن، 36، وانظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 274/8 – 276، وابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، 25). ويقول رحمه الله تعليقًا على قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: 154]، "فلا يكون إلا ما سبق به قضاؤه وقدره وجرى به علمه وكتابه السابق وما شاء الله كان ولا بد... وما لم يشأ لم يكن"

ومما يدل على الثاني: قوله ﷺ: ((وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلا تَقُلْ لَو أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللهِ وَما شاءَ فَعَل)) (مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله، ح(2664)، 2052/4). أي: هذا قدر الله، أي: تقدير الله وقضاءه، وما شاء الله ﷻ فعله (ابن عثيمين، شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، 464/1).

ثانيها: أن القضاء أعم من القدر، فالقضاء يطلق على الحكم الكوني، والحكم الديني الشرعي، أما القدر فإنه يطلق على الحكم الكوني فقط (انظر: علماء نجد الأعلام، الدرر السنية في الأجوبة النجدية، 512/1 – 513، الدسوقي، فاروق أحمد، القضاء والقدر في الإسلام، 323/1 – 328). يقول ابن القيم رحمه الله: "فالقضاء في كتاب الله نوعان كوني قدري كقوله: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ: 14]، وقوله: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الزمر: 69]، وشرعي ديني كقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: 23]، أي: أمر وشرع، ولو كان قضاءً كونيًا لما عبد غير الله" (ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، 280). وليس وراء هذه المسألة كبير فائدة، ولا تتعلق بعمل ولا اعتقاد، وغاية ما فيها اختلاف في التعريف، ولا دليل من الكتاب والسنة يفصل فيها، والمهم هو الإيمان بهذا الركن العظيم من أركان الإيمان، والتصديق به. (انظر للاستزادة: المحمود، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة، 28 – 42، وأنفال بنت يحيى إمام، موقف الرازي من القضاء والقدر في التفسير الكبير، 35 – 38)

المبحث الثاني: أحاديث وجوب الإيمان بالقضاء والقدر.

المطلب الأول: ما روي في أن القدر خيره وشره من الله تعالى وأن الإيمان به واجب وأن ما قدره الله كائن:

1-**36** - عن يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ قال: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ: مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيُّ حَاجَّيْنِ أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رسول الله ﷺ فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ، فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ بن الخطاب دَاخِلًا الْمَسْجِدَ فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا أُنَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ **وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ، فَقَالَ: إِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وهم بُرَاءُ مِنِّي، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ: لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ الله مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ**، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي - عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جلوس عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، فقَالَ رسول الله ﷺ : ((الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)). قَالَ: صَدَقْتَ. فَعَجِبْنَا لَهُ، يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ! قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ. قَالَ: ((أَنْ تُؤْمِنَ بِالله، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، **وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**)). قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ. قَالَ: ((أَنْ تَعْبُدَ الله كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنه يَرَاكَ)). قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ. قَالَ: ((مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ)). قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا. قَالَ: ((أَنْ تَلِدَ الْأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ)) قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْ مَلِيًّا ثُمَّ، قَالَ لي: ((يَا عُمَرُ، أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟)) قُلْتُ: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: ((فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ)) (أخرجه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ، كتاب الإيمان، ح(8)، 36/1، وانظر: سنن أبي داوود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومسند أحمد بمثله ونحوه).

2- **40** - ولأحمد والبزار عن ابن عباس: وفيه: فيَ الْإِيمَانِ ((وتُؤْمِنَ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْحِسَابِ وَالْمِيزَانِ **وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**)) (أخرجه أحمد في مسنده بها اللفظ، ح(2924)، 94/5، وأخرجه البزار في مسنده بنحوه، ح(5990)، 244/12، وانظر: الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ح(112)، 38/1 – 39، وانظر: الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، 34/1).

3- **50** - عن عَلِيٍّ قال: قال رسول الله ﷺ: **((لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ**، يشهد أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَنِّي مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله، بَعَثَنِي بِالْحَقِّ، وَيُؤْمِنُ بِالْمَوْتِ، ويؤمن بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، **وَيُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ**)).(أخرجه الترمذي في سننه بهذا اللفظ، ح(2145)، 20/4، وأخرجه ابن ماجه في سننه بنحوه، أبواب في السنة، باب في القدر، ح(81)، 32/1، وأخرجه أحمد في مسنده بمثله، ح(758)، 152/2، وصححه الألباني، انظر: الألباني، صحيح سنن الترمذي، ح(2145)، 447/2، والألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، ح(7584)، 1758/2).

4-**4417**-عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **((لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تَسْأَلُ طَلَاقَ أُخْتِهَا، لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا، فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا**)). (متفق عليه، البخاري، ح(5152)، 21/7، ومسلم، ح(1408)، 1029/2، وأبو داوود في سننه بمثله، ح(2176)، 254/2، والترمذي، ح(1190)، 486/2، والنسائي، ح(9168)، 281/8).

5- **7629** - عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: ((**لا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ وَأَنَّ مَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ**)) (الترمذي، ح(2144)، 19/4، وانظر: الألباني، صحيح سنن الترمذي، ح(2144)، 446/2، والألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، ح(2439)، 556/5).

6- **7630** - عن ابن الديلمي قال: أَتَيْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ فَقُلْتُ لَهُ: **لقد وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْقَدَرِ فَحَدِّثْنِي بِشَيْءٍ؛ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يُذْهِبَهُ مِنْ قَلْبِي. قَالَ: لَوْ أَنَّ اللهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ، عَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فِي سَبِيلِ اللهِ مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَوْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّارَ**، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَحَدَّثَنِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ (أبو داوود في سننه بهذا اللفظ، كتاب السنة، باب في القدر، ح(4699)، 225/4، وانظر: ابن ماجه في سننه بمثله مطولًا، ح(77)، 29/1، وانظر: أحمد في مسنده بمثله، ح(21589)، 465/35، وانظر: الألباني، صحيح سنن أبي داوود، ح(4699)، 147/3 – 148).

التوجيه العقدي للأحاديث:

الإيمان بالقضاء والقدر من أركان الإيمان، ولا يتم إيمان المسلم حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه؛ وما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ وأن كل شيء بقضاء الله وقدره، وقد ورد الإخبار عن قدر الله والايمان به في كتابه، قال ربنا جل في علاه: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: 1 – 2]، والمعنى: أن كل شيء مما سواه مخلوق مربوب، وهو خالق كل شيء وربه ومليكه وإلهه، وكل شيء تحت قهره وتسخيره، وتدبيره وتقديره، وأنه سبحانه قدر لكل شيء تقديرًا من الأجل والرزق، فجرت المقادير على ما خلق (انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 93/6، البغوي، معالم التنزيل، 69/6). وقال جل في عُلاه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 49].

قال ابن كثير رحمه الله: "قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾، كقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: 2]، وكقوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: 1 – 3]، أي: قدر قدرًا، وهدى الخلائق إليه؛ ولهذا يستدل بهذه الآية الكريمة أئمة السنة على إثبات قدر الله السابق لخلقه، وهو علمه الأشياء قبل كونها وكتابته لها قبل برئها، وردوا بهذه الآية وبما شاكلها من الآيات، وما ورد في معناها من الأحاديث الثابتات على الفرقة القدرية الذين نبغوا في أواخر عصر الصحابة" (ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 482/7). وفي أحاديث المطلب المذكورة دلالة السنة وتقريرها لما ورد في كتاب الله من الإيمان بقدره، ووجوب هذا الإيمان على العبيد وجوبًا يكفر بموجبه منكره؛ قال ﷺ: ((لا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ وَأَنَّ مَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ)).

قال المُظهري رحمه الله تعليقًا على قوله ﷺ ((لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ)):"قوله: ((**لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ**)): هذا نفيُ أصلِ الإيمانِ، لا نَفيُ الكَمالِ؛ فمن لم يؤمِنْ بواحِدٍ مِن هذه الأربعةِ لم يكُنْ مُؤمِنًا...والرَّابعُ: أن يؤمِنَ بالقَدَرِ، يعني: يعتَقِدُ أنَّ جميعَ ما يجري في العالمِ بقَضاءِ اللهِ تعالى وقُدرتِه" (الزيداني، مظهر الدين الحسين بين محمود بن الحسن المظهري الكوفي، المفاتيح في شرح المصابيح، 209/1 – 210، وانظر: الهروي، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، 179/1).

وقال النووي رحمه الله: "وقد تظاهرت الأدلة القطعيات من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأهل الحل والعقد من السلف والخلف على إثبات قدر الله ﷻ" (النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 155/1). وقال ابن حجر رحمه الله: " ومذهب السلف قاطبة أن الأمور كلها بتقدير الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: 21]" (ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 478/11).

وقال الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله في "تذكرة المؤتسي": "وأجمع أئمة السلف مِن أهل الإسلام على الإيمان بالقدر خيره وشره، حُلْوه ومُرّه، قليله وكثيره بقضاء الله وقدره، لا يكون شيء إلا بإرادته، ولا يجري خير وشر إلا بمشيئته، ما ورد في السنة من عدم نسبة الشر إليه ﷻ : ((لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ)) (مسلم، ح(771)، 534/1)، رعاية للتأدب مع الله ﷻ؛ وإلا فالشر بتقديره سبحانه وتعالى كالخير، وإنما لا تنسب إليه مفرداته؛ وإن كان هو الخالق والمقدر لهما جميعًا، فنفى أن يضاف الشر إلى الله بوجه من الوجوه وإن كان هو خالقه؛ لأنه ليس شرًا من جهة إضافته إليه ﷻ، وإنما كان شرا من جهة إضافته إلى العبد؛ ويظهر مثل

هذا المعنى في القرآن الكريم في مواضع عدة: منها ما ورد في قصة الخضر أنه أضاف إرادة العجز إلى نفسه، فقال فيما أخبر الله عنه في قوله ﷻ: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف:79]، ولما ذكر الخير والبر والرحمة أضاف إرادتها إلى الله ﷻ فقال: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الكهف:82]، وقال ربنا مخبرًا عن إبراهيم عليه السلام أنه قال: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: 80] فأضاف المرض إلى نفسه، والشفاء إلى ربه، وإن كان الجميع منه؛ فالذي يضاف إليه ﷻ كله خير وأفعاله جل في عُلاه دائرة بين العدل والفضل والحكمة والمصلحة، وهذا كله خير يُحمد عليه الرب، ويثنى عليه به، والشر في بعض مخلوقاته لا في خلقه وفعله، وخلقه وفعله وقضاؤه وقدره خير كله، ولهذا تنزه سبحانه عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه، فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها، وذلك خير كله. والشر وضع الشيء في غير محله؛ فإذا وضع في محله لم يكن شرا فعلم أن الشر ليس إليه جل في عُلاه. (انظر: ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، 169،179، 217، وابن القيم، بدائع الفوائد، 214/2 – 215، والحكمي، حافظ بن أحمد بن علي، معارج القبول بشرح سلم الوصول في التوحيد، 226/1). خلق مَنْ شاء للسعادة واستعمله بها فضلًا، وخَلق مَنْ أراد للشقاء واستعمله به عدلًا، فهو سر استأثر به، وعِلمٌ حجبه عن خلقه ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: 23]" (البدر، عبدالرزاق، تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي، 235).

قال ابن بطة رحمه الله في الإيمان بالقدر: "القدر على وجهين؛ أحدهما فرض علينا علمه ومعرفته والإيمان به والتصديق بجميعه، والآخر فحرام علينا التفكير فيه والمسألة عنه والمناظرة عليه والكلام لأهله والخصومة به، فالواجب علينا علمه والتصديق به والإقرار بجميعه: أن نعلم أن الخير والشر من الله، وأن الطاعة والمعصية بقضاء الله وقدره، وأن ما أصابنا لم يكن ليخطئنا، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا، وأن الله خلق الجنة وخلق لها أهلًا، وعلمهم بأسمائهم وأسماء آبائهم ووفقهم لأعمال، الصالحة رضيها؛ أمرهم بها فوفقهم لها وأعانهم عليها، وشكرهم بها وأثابهم الجنة عليها تفضلًا منه ورحمة. وخلق النار وخلق لها أهلًا، أحصاهم عددًا وعلم ما يكون منهم، وقدر عليهم ما كرهه لهم، خذلهم بها وعذبهم لأجلها غير ظالم لهم، ولا هم معذورون فيما حكم عَلَيْهِم بِهِ. فكل هذا وأشباهه من علم القدر الذي لزم الخلق علمه والإيمان به والتسليم لأمر الله وحكمه وقضائه وقدره لا يسأل عما يفعل وهم يسألون... وأما الوجه الآخر من علم القدر الذي لَا يحل النّظر فِيهِ وَلَا الْفِكر بِهِ وحرام على الخلق: القول في كيف ولم وما السبب، مما هو سر الله المخزون وعلمه المكنون الذي لم يطلع عليه مُكَلّفًا مقربًا ولا نبيًا مُرسلًا، وحجب العقول عن تخيل كُنه علمه. والناظر فيه كالناظر في عين الشمس كلما ازداد فيه نظرًا؛ ازداد فيه تحيرًا؛ ومن العلم بكيفيتها بُعدًا، فهو التفكر في الرب ﷻ كيف فعل كذا وكذا؟؟ ثم يقيس فعل الله ﷻ بفعل عباده!! فَمَا رَآهُ من فعل الْعباد جورا يظنّ أنما مَا كَانَ من فعل مثله جور، فينفي ذلك الفعل عن الله، فيصير بين أمرين: إما أن يعترف لله ﷻ بقضائه وقدره ويرى أنه جور من فعله! وإما أن يرى ممن ينزه الله عن الجور فينفي عنه قضاءه وقدره، فيجعل مع الله آلهة كثيرة يحولون بين الله وبين مشيئته!! فبالفكر في هذا أو شبهه والتفكير والبحث والتنقير منه؛ هلكت القدرية حتى صاروا زنادقة وملحدة ومجوسًا؛ حيث قاسوا فعل الرب بأفعال العباد وشبهوا الله بخلقه ولم يعوا عنه، وما خاطبهم به حيث يقول: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: 23]" (ابن بَطَّة، الإبانة الكبرى، 227/3 – 228).

يقول ابن القيم رحمه الله: ((اعلم أن الإيمان بحقيقة القدر والشرع والحكمة لا يجتمع إلا في قلوب خواص الخلق ولب العالم، وليس الشأن في الإيمان بألفاظ هذه المسميات وجحد حقائقها كما يفعل كثير من طوائف الضلال، ... والمقصود أنه لم يؤمن بالقضاء والقدر والحكمة والأمر والنهي والوعد والوعيد إلا أتباع الرسل وورثتهم، والقضاء والقدر منشؤه عن علم الرب وقدرته.. ولهذا كان المنكرون للقدر فرقتين: فرقة كذبت بالعلم السابق ونفته، وهم غلاتهم الذين كفرهم السلف والأئمة، وتبرأ منهم الصحابة، وفرقة جحدت كمال القدرة، وأنكرت أن تكون أفعال العباد مقدورة لله تعالى، وصرحت بأن الله لا يقدر عليها، فأنكر هؤلاء كمال قدرة الرب، وأنكرت الأخرى كمال علمه، وقابلتهم الجبرية فجاءت على إثبات القدر والعلم، وأنكرت الحكمة والرحمة!)) (ابن القيم، طريق الهجرتين وباب السعادتين، 91 – 92).

المطلب الثاني: ما ورد في أن أفعال الخلق مكتوبة لله تعالى مقدورة له، فهي من الله خَلْق، وممن باشرها فِعل:

7- **2338** - عن عبد الله بن عباس: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ ﷺ، خَرَجَ إِلَى الشَّأْمِ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْغَ لَقِيَهُ أُمَرَاءُ الأَجْنَادِ، أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّأْمِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي المُهَاجِرِينَ

الأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّأْمِ، فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ، وَلا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلا نَرَى أَنْ تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الوَبَاءِ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي الأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكُوا سَبِيلَ المُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ مَشْيَخَةِ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الفَتْحِ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلا تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الوَبَاءِ، فَنَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرٍ فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ: **أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ؟ نَعَمْ نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللهِ إِلَى قَدَرِ اللهِ**، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عُدْوَتَانِ، إِحْدَاهُمَا خَصِبَةٌ، وَالأُخْرَى جَدْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللهِ؟ قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ - وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ - فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ((إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ)) فَحَمِدَ اللهَ عُمَرُ ثُمَّ انْصَرَفَ (متفق عليه، البخاري، ح(5729)، 130/7، ومسلم، ح(2219)، 4/ 1740، كما ورد ذكره في سنن أبي داوود والنسائي ومسند أحمد والموطأ بلفظه ومثله ونحوه).

8-**6967**- عن مسلم ابن يسار الجهني : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ﴾ [الأعراف: 172] قَالَ: قَرَأَ الْقَعْنَبِيُّ الْآيَةَ فَقَالَ عُمَرُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ((إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: **خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ**، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: **خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ**))، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، **فَفِيمَ الْعَمَلُ؟** فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ((**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيُدْخِلَهُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيُدْخِلَهُ بِهِ النَّارَ**)) (أبو داوود في سننه بهذا اللفظ، ح(4703)، 226/4، والترمذي في سننه بمثله، ح(3075)، 116/5، والنسائي في سننه بمثله، ح(11126)، 102/10، وأحمد في مسنده بمثله، ح(311)، 399/1 – 400) قال الألباني: صحيح، إلا مسح الظهر (انظر: الألباني، صحيح سنن أبي داوود، ح(4703)، 149/3 – 150، وقال الأرنؤوط في تحقيق سنن أبي داوود: صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف).

9- **7642**- عن مطر بن عكامس قال: قال رسول الله ﷺ: ((**إِذَا قَضَى اللَّهُ لِعَبْدٍ أَنْ يَمُوتَ بِأَرْضٍ جَعَلَ لَهُ إِلَيْهَا حَاجَةً**)) (أخرجه الترمذي في سننه بهذا اللفظ، ح(2146)، 21/4، وقال: هذا حديث حسن غريب، وصححه الألباني، انظر، الألباني، صحيح سنن الترمذي، ح(2146)،447/2، والألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، ح(733)، 188/1).

10- **7645**- عن أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((**فَرَغَ اللهُ إِلَى كُلِّ عَبْدٍ مِنْ خَمْسٍ؛ مِنْ أَجَلِهِ وَرِزْقِهِ وأثره وَشَقِيٍّ أَمْ سَعِيدٍ**)) (أخرجه أحمد في مسنده بهذا اللفظ، ح(21722)، 45/36، وأخرجه البزار في مسنده بمثله، ح(4137)، 73/10، وأخرجه الطبراني في الأوسط بمثله، ح(3120)، 272/3، وانظر: الألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، ح(4202)، 774/2).

11- **7647**- معاوية، رفعه: ((**لَا تَعْجَلْ إِلَى شَيْءٍ تَظُنُّ أَنَّكَ إِنِ اسْتَعْجَلْتَ إِلَيْهِ أَنْتَ مُدْرِكُهُ وَإِنْ كَانَ اللهُ لَمْ يُقَدِّرْهُ لَكَ، وَلَا تَسْتَأْخِرَنَّ عَنْ شَيْءٍ تَظُنُّ أَنَّكَ إِنِ اسْتَأْخَرْتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَدْ فَرَغَ عَنْكَ وَإِنْ كَانَ اللهُ قَدْ قَدَّرَهُ عَلَيْكَ**)) (ضعيف جدًا، أخرجه الطبراني في الكبير بهذا اللفظ، ح(807)، 347/19، وأخرجه الطبراني في الأوسط بمثله، ح(3391)، 355/3، قال الهيثمي رحمه الله: رواه الطبراني في الأوسط، والكبير، وفيه عبد الوهاب بن مجاهد، وهو ضعيف، انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ح(6287)، 195/4، وانظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء في الأمة، ح(5316)، 494/11، والألباني، ضعيف الترغيب والترهيب، ح(1057)، 265/1).

12-**3707**- عن معاذ، رفعه: ((مَّا هَبَطَ آدَمُ إِلَى الْأَرْضِ بَكَى عَلَى الْجَنَّةِ مِائَةَ خَرِيفٍ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى سَعَةِ الْأَرْضِ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، أَمَا لِأَرْضِكَ عَامِرٌ يَسْكُنُهَا غَيْرِي، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ: أَنْ بَلَى، إِنَّهَا سَتَرْتَفِعُ بُيُوتٌ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمِي، وَسَأُبَوِّئُكَ مِنْهَا بَيْتًا أَخْتَصُّهُ بِكَرَامَتِي، وَأُحَلِّلُهُ عَظَمَتِي، وَأُسَمِّيهِ بَيْتِي، أُنْطِقُهُ بِعَظَمَتِي، وَلَسْتُ أَسْكُنُهُ، وَلَيْسَ يَنْبَغِي لِي أَنْ أَسْكُنَ الْبُيُوتَ وَلَا تَسَعُنِي، وَلَكِنِّي عَلَى عَرْشِي وكُرْسِيِّ عَظَمَتِي، **وَلَيْسَ يَنْبَغِي لِشَيْءٍ مِمَّا خَلَقْتُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ قَبْضَتِي، وَلَا مِنْ قُدْرَتِي**، وتَعْمُرُهُ يَا آدَمُ مَا كُنْتَ حَيًّا، ثُمَّ تَعْمُرُهُ الْقُرُونُ مِنْ بَعْدِكَ أُمَّةً بَعْدَ أُمَّةٍ، قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى وَلَدٍ مِنْ أَوْلَادِكَ، يُقَالُ لَهُ: إِبْرَاهِيمُ أَجْعَلُهُ مِنْ عُمَّارِهِ وسُكَّانِهِ)) (أخرجه الطبراني في الأوسط بهذا اللفظ، ح(7455)، 263/7، قال الهيثمي رحمه الله: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه إسماعيل بن عمرو البجلي وإسماعيل بن عياش وكلاهما فيه كلام وقد وثقا، وبقية رجاله ثقات، انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ح(5724)، 287/3).

التوجيه العقدي للأحاديث:

دلت أحاديث المطلب على مسألة من أهم مسائل القدر، زلت فيها أقدام كثير من الفرق وحارت فيها عقولهم وأفهامهم: وهي مسألة خلق أفعال العباد وكونهم مختارين فاعلين خالقين لأفعالهم لا أثر لقدره الله ﷻ عليها، أو مجبورين على أفعالهم مسيّرين، **فالأول** قول النفاة، والنفاة هم نفاة القدر (القدرية الأوائل): وهي إحدى الفرق الكلامية المنتسبة إلى الإسلام، أنكروا علم الله السابق وقالوا: بأن الله لم يُقدّر أفعال العباد ولم يكتبها، وأن الأمر أُنُف، فأفعال العباد مقدرة لهم على جهة الاستقلال، وأول من أظهر هذا القول سوسن النصراني الذي أسلم ثم تنصر، وعنه أخذ معبد الجهني، وغيلان الدمشقي، فهؤلاء هم القدرية الأوائل، وقد كفرهم السلف، وخمدت فتنتهم إلى أن ظهرت المعتزلة، وهم القدرية المتأخرة، متبنية بعض أقوالهم، فأقروا بالعلم المتقدم، والكتاب السابق لكن أنكروا عموم مشيئة الله وقدرته وخلقه لأفعال العباد، والجدير بالذكر أن لفظ القدرية يطلق على كل من ضل في باب القدر، فيدخل في مسمى القدرية من أثبت القدر وقال بالجبر، ومن أثبت القدر واحتج به على إسقاط الأمر والنهي، لكن شاع استعماله في النفاة أكثر، وعلى هذا فالمعتزلة قدرية نفاة، والجبرية قدرية مثبتة!!. (انظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، 298/1، والشهرستاني، الملل والنحل، 56/1، وابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، 65/1 – 66، وابن تيمية، مجموع الفتاوى، 8/ 103-107، وابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والحكمة والتعليل، 46/1 – 47، ومتولي، تامر محمد محمود، جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، المدينة، 269/1، والعقل، ناصر بن عبد الكريم، القدرية والمرجئة نشأتهما وأصولهما وموقف السلف منها، 19وما بعدها). ، والثاني قول المجبّره، وهم: فرقة كلامية منحرفة تقول بالجبر؛ بمعنى: أن العباد مجبورون على أعمالهم ومقهورون، ولا دور لهم فيها؛ بل هم مضطرون إليها، وإنما تضاف إليهم على سبيل المجاز؛ فهم ينفون الفعل حقيقة عن العبد ويضيفونه إلى الرب، وأول من قال بهذه المقالة في الإسلام الجعد بن درهم، وأخذها عن اليهود، وأول من أظهرها تلميذه الجهم بن صفوان، في أوائل المائة الثانية للهجرة، والجبرية صنفان: جبرية خالصة وجبرية متوسطة؛ أما الجبرية الخالصة: فهي التي لا تثبت للعبد فعلًا ولا قدرة على الفعل ولا استطاعة أصلًا، وهم الجهمية أتباع الجهم بن صفوان القائل بأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده، فهو الفاعل، والناس تنسب أفعالهم إليهم على المجاز، وهذه جبرية متقدمة، وأما الجبرية المتوسطة؛ فهي المتمثلة في الأشاعرة القائلة بالكسب، فهم يثبتون للعبد قدرة غير مؤثرة في الفعل، والفعل يكون عندها لا بها، وهذه جبرية متأخرة. (انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، 338/1، والشهرستاني، الملل والنحل، 97/1 – 98، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، 1035/2 – 1036).

إذ جانب كل منهما الصواب من وجه، فكان كالذي يرى بعين واحدة فلا يحيط الشيء من جميع جوانبه.

فالغلاة في النفي من القدرية والمعتزلة قالوا: إن العبد أحدث فعله بقدرته ومشيئته استقلالًا وليس للرب صنع فيه ولا هو خالق فعله ولا مكونه ولا مريدًا له. (انظر: القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، 193/8، وما بعدها، والقاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، 332 – 336).

والأشاعرة، وهم: فرقة كلامية إسلامية، تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري في مذهبه الثاني، بعد أن رجع عن الاعتزال، وسلك مسلك ابن كلاب، تطور المذهب بعد وفاته، ودخل فيه التصوف والتصق به، كما دخلت فيه الفلسفة، وأهم آراء الأشاعرة: تقديم العقل على النقل عند التعارض-بزعمهم-، نفي الصفات إلا سبعًا أثبتوها بالعقل، الإيمان هو التصديق، قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها، وافقوا أهل السنة والجماعة في بعض الأصول فهم أقرب من غيرهم إلى معتقد أهل السنة والجماعة، كما تصدوا للمعتزلة والفلاسفة مع أنهم قد تأثروا بهم، من أشهر علمائهم: الباقلاني، الجويني، الشهرستاني، الرازي، ومن أشهر كتبهم: الإرشاد للجويني، المواقف للإيجي، المحصل للرازي. (انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، 106/1 – 118، البدوي، عبدالرحمن، مذاهب الإسلاميين - المعتزلة، الأشاعرة، الإسماعيلية، القرامطة، النصيرية -، 487 – 748، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، 83/1 – 94). قالوا: إن الله خالقٌ لفعل العبد، والخلق هو المخلوق، والفعل هو المفعول، فأفعال العباد فعل للرب على الحقيقة وقد اقترنت بأفعال العباد قدرتهم من غير أن يكون لها تأثير فيها. (انظر: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، 215/6، 18، 32/7، 19، 256/10، 30، وفخرالدين الرازي، المطالب العالية من العلم الإلهي، 178/9).

وأهل السنة والجماعة وسط بين الفريقين؛ كالمبصر بعينيه في وضح النهار يحيط الأمر من جوانبه فيضعه في موضعه ويجلّي عنه كل شبهة قد تشوبه، فأبصروا شق الحق من كل فريق فأثبتوه، ونفوا عنه الباطل الذي تلبسه، فأثبتوا خلق الله لأفعال العباد وجعلوا للعبد قدرة تؤثر في مقدورها إلا أنها لا تستقل بذاتها فخالفوا النفاة القائلين بتأثير قدرة العبد على سبيل الاستقلال، والمجبرة الذين سلبوا عن قدرة العبد تأثيرها، فنفوا أي تأثير لها في مقدورها. (انظر: باعبدالله، محمد باكريم محمد، وسطية أهل السنة والجماعة بين الفرق، 374).

وأهل السنة والجماعة مع اعتقادهم بخلق الله ﷻ لأفعال العباد إلا أنهم لا يعنون بذلك أمرًا يوجب الجبر، وينفي الاختيار. (انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 459/8 – 460، وابن الوزير، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، 105/7، 127)، فأفعال العباد لها جانبان: الجانب الأول: ما يتعلق بالله تعالى، وأنه خالق أفعال العباد كلها من طاعة ومعصية وخير وشر، والجانب الثاني: ما يتعلق بالعباد الفاعلين، فهم الفاعلون لأفعالهم على الحقيقة، وأفعالهم قائمة بهم، ومنسوبة إليهم مدحًا وذمًا، ونفعًا وضرًا. (انظر: الحميدي، عبد العزيز بن أحمد بن محسن، أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفيهم، 10 – 70، 78 – 83).

وعلى هذا فالعبد فاعلٌ لفعله مُريدٌ له؛ والرب خالقٌ للعبد وفعلِه، ومن هنا فرّق أهل السنة والجماعة بين الفعل والمفعول أو الخلق والمخلوق؛ فالخلق فِعل الرب ﷻ وأمره، فهو ﷻ الخالق المكوّن غير مخلوق، وما كان بفعله وأمره وتكوينه وتخليقه فهو مفعول مخلوق مكوَّن، وهذا يقتضي التفرقة بين الفعل (خلق الله للعبد)، وبين ما ينشأ عن الفعل (أفعال العبد)، فالأول صفة من صفات الفاعل وهو الرب، وصفاته ﷻ قائمة به غير مخلوقة، أما مفعوله الذي ينشأ عن فعله فهو مخلوق منفصل عنه. (انظر: البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، 134/9).

يقول الإمام البخاري رحمه الله: "واختلف الناس في الفاعل والمفعول والفعل، فقالت القدرية: الأفاعيل كلها من البشر ليست من الله، وقالت الجبرية: الأفاعيل كلها من الله، وقالت الجهمية: الفعل والمفعول واحد، لذلك قالوا: لِكُن مخلوق. وقال أهل العلم: التخليق فعل الله، وأفاعيلنا مخلوقة، ...ففعل الله صفة الله، والمفعول غيره من الخلق". (البخاري، خلق أفعال العباد،113، وانظر: البغوي، شرح السنة، 144/1)، حيث قال رحمه الله: "فالعبد له كسب، وكسبه مخلوق يخلقه الله حالة ما يكسب، والقدر سر من أسرار الله لم يطلع عليه ملكا مقربا، ولا نبيا مرسلا، لا يجوز الخوض فيه، والبحث عنه بطريق العقل، بل يعتقد أن الله سبحانه وتعالى خلق الخلق، فجعلهم فريقين: أهل يمين خلقهم للنعيم فضلًا، وأهل شمال خلقهم للجحيم عدلًا".

يقول ابن تيمية رحمه الله: "وأئمة أهل السنة وجمهورهم يقولون إن الله خالق هذا كله. والخلق عندهم ليس هو المخلوق، فيفرقون بين كون أفعال العباد مخلوقة مفعولة للرب، وبين أن يكون نفس فعله الذي هو مصدر فعل يفعل فعلا، فإنها فعل للعبد بمعنى المصدر، وليست فعلا للرب –تعالى- بهذا الاعتبار، بل هي مفعولة له، والرب –تعالى- لا يتصف بمفعولاته". (ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، 112/3).

وقد ترتب على قول المخالفين لأهل السنة والجماعة في هذه المسألة شناعات؛ بيانها:

أن الغلاة في النفي من القدرية والمعتزلة حين نفوا خلق الله لأفعال العباد، وجعلوهم هم الخالقون لها، أخرجوا طاعات ملائكته وأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين -وهي أشرف ما في العالم- عن ربوبيته وتكوينه ومشيئته، وأثبتوا خالقين غير الله، وهذا قول يضارع الشرك، بل هو الشرك الصراح (انظر: ابن القيم، شفاء العليل، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، 44/2 – 45).

يقول ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: "القدرية نفاة القدر جعلوا العباد خالقين مع الله تعالى. ولهذا كانوا مجوس هذه الأمة، بل أردأ من المجوس، من حيث إن المجوس أثبتوا خالقَيْن، وهم أثبتوا خالِقين!!" (ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، 2/ 640).

والغلاة في الإثبات من الجبرية والأشاعرة حين نفوا تأثير قدرة العبد في فعله وجعلوا أفعال العباد فعلًا لله تعالى، والفعل هو المفعول والخلق هو المخلوق، نفوا أن يكون للعبد فعل أصلًا؛ فأفعال الخلق كلها –على زعمهم- لله تعالى، وهي كلها اضطرارية، كحركات المرتعش، والعروق النابضة، وحركات الأشجار، وإضافتها إلى الخلق -في زعمهم- مجاز! ومن ثم لزمهم أن يُضاف إلى الله ما يفعله العباد من الظلم والكذب والقبائح!

والحق ما سبق تقريره أن للعبد مشيئة واختيارًا وفعلًا يقوم به، والله خالق فعل العبد وقدرته وإرادته، والرب ليس هو العبد، ولا صِفتُه صفتَه، ولا فعلُه فعلَه، فالخلق غير المخلوق، والفعل غير المفعول، فأفعال العباد مخلوقة لله وليست هي نفس فعل الرب وخلقه، فلا يُضاف إلى الله ما يفعله العباد من الظلم والكذب والقبائح؛ لأن هذه الصفات يتصف بها من كانت فعلًا له وتقوم به، ولا يتصف بها من كانت مخلوقة له، فكون الفعل قبيحًا من فاعله لا يقتضي أن يكون قبيحًا من خالقه، كما أن كونه أكلًا وشربًا لفاعله لا يقتضي أن يكون كذلك لخالقه؛ لأن الخالق خَلْقه في غيره لم يقم بذاته، فالمتصف به من قام به الفعل، لا من خلقه في غيره، ففعل الله القائم به ليس هو مفعوله المنفصل عنه، وأفعال العباد مخلوقة لله مفعولة له لا أنها نفس خلقه ونفس فعله، وهي نفس فعل العبد حقيقة لا مجازًا، فما يقوم بالعبد من الأفعال يعود حكمها عليه، ولا يعود على الله –تعالى- منها اسم ولا حكم (انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 123/8، وابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، 294/2 – 298، 112/3، وابن تيمية، الاستغاثة في الرد على البكري، 174/1 – 177، 210، 214 – 215، والمحيش، توفيق بن إبراهيم، السببية عند أهل السنة ومخالفيهم من خلال مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية، 732/2).

وقد تكلم ابن تيمية رحمه الله عن المسألة فقال: "والقول بأن الخلق غير المخلوق هو مذهب السلف قاطبة" (ابن تيمية، الرد على المنطقيين، 229)، وقال في موطن آخر: " قال أهل السنة وأهل الإثبات من سائر الطوائف **إن العبد فاعل لفعله حقيقة** بخلاف جمهور الأشعرية ومن وافقهم فإنهم يقولون إنه فاعل مجازا وليس حقيقة ويقولون إن فعل العبد فعل لله لا للعبد لأنهم مع سائر أهل السنة المثبتين للقدر يقولون إن الله -تعالى- خالق أفعال العباد وهم يقولون إن فعل الله هو مفعوله والخلق هو المخلوق، وقد وافقهم على ذلك طائفة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وهو أول قولي القاضي أبي يعلى، ثم رجع عن ذلك ووافق الجمهور من أصحاب مالك والشافعي وأحمد في أن الخلق غير المخلوق وهو قول الحنفية وأهل الحديث وجمهور الصوفية وجمهور أهل الكلام، **وأما جمهور الخلق من أهل السنة وغيرهم فيقولون إن الخلق غير المخلوق وفعل الله القائم به ليس هو مفعوله المنفصل عنه ويقولون أفعال العباد مخلوقة لله مفعولة له لا أنها نفس خلقه ونفس فعله وهي نفس فعل العبد فهي فعل العبد حقيقة لا مجازا**" (ابن تيمية، الصفدية،1/ 152 – 153).

ويقول: "والذي عليه جماهير المسلمين من السلف والخلف: أن الخلق غير المخلوق؛ فالخلق فعل الخالق والمخلوق مفعول". (ابن تيمية، جامع الرسائل، 2/ 19).

والخلاصة: أن معنى خلق الله لأفعال العباد هو: أن قدرة العبد وإرادته خلق لله، وعند وجود القدرة والإرادة يجب وجود الفعل، والفعل الحاصل بالإرادة والقدرة المخلوقة لله، مخلوق لله، والخلق غير المخلوق، ففعل العبد قائم به متوقف على إرادته وقدرته، وإرادته وقدرته مخلوقة، فالفعل الواقع بهما مخلوق لله. (انظر: متولي، تامر محمد محمود، جهود شيخ الإسلام في توضيح الإيمان بالقدر، 148/1).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في معنى كون الرب خالقًا لفعل العبد: "ومعنى ذلك: أن الله تعالى يخلق في العبد القدرة التامة والإرادة الجازمة، وعند وجودهما يجب وجود الفعل، لأن هذا سبب تام للفعل، فإذا وجد السبب التام وجد المسبب، والله هو الخالق للمسبب أيضًا". (ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، 269/3 – 270).

ويقول ابن القيم رحمه الله: "الله سبحانه خالق إرادة العبد وقدرته، وجاعلهما سببًا لإحداثه الفعل، فالعبد محدث لفعله بإرادته واختياره وقدرته حقيقة، وخالق السبب خالق للمسبب، ولو لم يشأ سبحانه وجود فعله لما خلق له السبب الموجد له،...فإحداث الله سبحانه للأفعال بمعنى: أنه خلقها منفصلة عنه، قائمة بمحلها وهو العبد، فجعل العبد فاعلًا لها بما أحدث فيه من القدرة والمشيئة، وإحداث العبد لها بمعنى: أنها قامت به وحدثت بإرادته وقدرته، وكل من الإحداثين مستلزم للآخر، ولكن جهة الإضافة مختلفة، فما أحدثه الرب سبحانه من ذلك فهو مباين له، قائم بالمخلوق، مفعول له لا فعل، وما أحدثه العبد فهو فعل له قائم به، يعود إليه حكمه ويشتق له منه اسمه".(ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، 176، بتصرف).

المطلب الثالث: ما روي في وجوب الرضى بأقدار الله والصبر عليها وثمراته:

13- **(2346 – 2347)** - عن **أنس بن مالك: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، أَتَى عَلَى امْرَأَةٍ تَبْكِي عَلَى صَبِيٍّ لَهَا، فَقَالَ لَهَا: ((اتَّقِي اللهَ وَاصْبِرِي))، فَقَالَتْ: وَمَا تُبَالِي بِمُصِيبَتِي فَلَمَّا ذَهَبَ، قِيلَ لَهَا: إِنَّهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَخَذَهَا مِثْلُ الْمَوْتِ، فَأَتَتْ بَابَهُ، فَلَمْ تَجِدْ عَلَى بَابِهِ بَوَّابِينَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ لَمْ أَعْرِفْكَ، فَقَالَ: ((إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ أَوَّلِ صَدْمَةٍ))**. وفي رواية البخاري: قالت: إليك عنِّي فإنَّك لم تصب بمصيبتي. (متفق عليه، البخاري، ح(1283)، 79/2، ومسلم في صحيحه واللفظ له، ح(926)، 637/2، كما أخرجه أبو داوود والترمذي والنسائي وابن ماجه في السنن وأحمد في المسند بمثله ونحوه).

14- **7648 - ابن مسعود،** قال: لَأَنْ يَعَضَّ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ حَتَّى تَبْرُدَ، أَوْ يُمْسِكَ عَلَيْهَا حَتَّى تَبْرُدَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَقُولَ لِأَمْرٍ قَضَاهُ اللهُ لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ. (أخرجه الطبراني في الكبير بهذا اللفظ، ح(9171)، 239/9، وقال الهيثمي رحمه الله: رواه الطبراني، وفيه المسعودي وقد اختلط، انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ح(11896)، 207/7).

15- **7651** - عن **سعد** قال: قال رسول الله ﷺ: **((مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ رِضَاهُ بِمَا قَضَى اللهُ لَهُ، وَمِنْ شَقَاوَةِ ابْنِ آدَمَ تَرْكُهُ اسْتِخَارَةَ اللهِ، وَمِنْ شَقَاوَةِ ابْنِ آدَمَ سَخَطُهُ بِمَا قَضَى اللهُ لَهُ))**. (ضعيف، أخرجه الترمذي في سننه بهذا اللفظ، ح(2151)، وأخرجه أحمد في مسنده بنحوه، ح(1444)، 54/3)، وقال الترمذي: هذا حديث غريب، وضعفه الألباني، (انظر: الألباني، ضعيف سنن الترمذي، ح(2151)، 209).

<u>التوجيه العقدي للأحاديث:</u>

إن الرضى بأقدار الله، وتسليم العبد لها واجب كما أسلفنا، وقد يقذفه الله تعالى في قلوب بعض من يشاء من عباده فيحصل له الرضى بتوفيق باريه، وبعضهم يُحصّله بالإنابة لخالقه، ومجاهدة النفس، قال ربنا جل في عُلاه: ﴿ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ﴾ [الشورى: 13]، قال العلامة السعدي رحمه الله في التفسير: "هذا السبب الذي من العبد، يتوصل به إلى هداية الله تعالى، وهو إنابته لربه، وانجذاب دواعي قلبه إليه، وكونه قاصدًا وجهه، فحسن مقصد العبد مع اجتهاده في طلب الهداية، من أسباب التيسير لها، كما قال

تعالى: ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: 16]". (السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، 754).

قال ابن القيم رحمه الله: "والتحقيق في المسألة: أن الرضا كسبي -باعتبار سببه-، موهبي -باعتبار حقيقته-، فيمكن أن يقال بالكسب لأسبابه. فإذا تمكن في أسبابه، وغرس شجرته: اجتنى منها ثمرة الرضا؛ فإن الرضا آخر التوكل. فمن رسخ قدمه في التوكل، والتسليم، والتفويض: حصل له الرضا، ولا بد. ولكن لعزّته، وعدم إجابة أكثر النفوس له، وصعوبته عليها، لم يوجبه الله على خلقه؛ رحمة بهم، وتخفيفًا عنهم، لكن ندبهم إليه، وأثنى على أهله، وأخبر أن ثوابه رضاه عنهم، الذي هو أعظم وأكبر وأجل من الجنان وما فيها. فمن رضي عن ربه؛ رضي الله عنه، بل رضا العبد عن الله من نتائج رضا الله عنه، فهو محفوف بنوعين من رضاه عن عبده: رضا قبله، أوجب له أن يرضى عنه، ورضا بعده، هو ثمرة رضاه عنه؛ ولذلك كان الرضا باب الله الأعظم، وجنة الدنيا، ومستراح العارفين، وحياة المحبين، ونعيم العابدين، وقرة عيون المشتاقين". (ابن القيم، مدارج السالكين في منازل إياك نعبد وإياك نستعين، 278/1 – 279). قال السعدي رحمه الله: "الذي أمرنا أن نرضى به المصائب دون المعائب. فإذا أصبنا بمرض أو فقر، أو نحوهما من حصول مكروه، أو فقد محبوب فيجب علينا الصبر على ذلك. واختلف في وجوب الرضا. والصحيح: استحبابه، لأنه لم يثبت ورود الأمر به على وجه الوجوب ولتعذره على أكثر النفوس لأن الصبر: حبس النفس عن التسخط واللسان عن الشكوى والأعضاء عن عملها بمقتضى السخط، من نتف الشعر وشق الجيوب وحثو التراب على الرؤوس ونحوها. وذلك واجب مقدور. وأما الرضا الذي هو مع ذلك: طمأنينة القلب عند المصيبة، وأن لا يكون فيه تمني أنها ما كانت فهذا صعب جدًا على أكثر الخلق، فلهذا لم يوجبه الله ولا رسوله، وإنما هو من الدرجات العالية، وهو مأمور به أمر استحباب"، انظر: السعدي، الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية، 69 – 70).

وقد عقد ابن القيم رحمه الله بابًا في أحكام الرضا بالقضاء، واختلاف الناس في ذلك، وحقق القول فيه، فكان مما قال: "هذا الباب من تمام الإيمان بالقضاء والقدر، وقد تنازع الناس فيه، هل هو واجب أو مستحب؛ على قولين: ... فمنهم من أوجبه، واحتج على وجوبه بأنه من لوازم الرضا بالله ربا... ومنهم من قال: هو مستحب غير واجب، فإن الإيجاب يستلزم دليلًا شرعيًا، ولا دليل يدل على الوجوب، وهذا القول أرجح؛ فإن الرضا من مقامات الإحسان التي هي من أعلى المندوبات. وقد غلط في هذا الأصل طائفتان أقبح غلط فقالت القدرية النفاة: الرضا بالقضاء طاعة وقربة، والرضا بالمعاصي لا يجوز؛ فليست بقضائه وقدره. وقالت غلاة الجبرية -الذين طووا بساط الأمر والنهي- المعاصي بقضاء الله وقدره والرضاء بالقضاء قربة وطاعة فنحن نرضى بها ولا نسخطها". (ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، 278).

ثم قال رحمه الله: "الحكم والقضاء نوعان: ديني، وكوني. فالديني يجب الرضا به، وهو من لوازم الإسلام. والكوني منه ما يجب الرضا به، كالنعم التي يجب شكرها، ومن تمام شكرها الرضا بها، ومنه ما لا يجوز الرضا به، كالمعايب والذنوب التي يسخطها الله، وإن كانت بقضائه وقدره، ومنه ما يستحب الرضا به كالمصائب، وفي وجوبه قولان. هذا كله في الرضا بالقضاء الذي هو المقضي، وأما القضاء الذي هو وصفه سبحانه وفعله، كعلمه وكتابه وتقديره ومشيئته، فالرضا به من تمام الرضا بالله ربا وإلها ومالكا ومدبرا، فبهذا التفصيل يتبين الصواب، ويزول اللبس في هذه المسألة العظيمة التي هي مفرق طرق بين الناس. فإن قيل: فكيف يجتمع الرضاء بالقضاء بالمصائب مع شدة الكراهة والنفرة منها؟ وكيف يكلف العبد أن يرضى بما هو مؤلم له، وهو كاره له، والألم يقتضي الكراهة والبغض المضاد للرضا واجتماع الضدين محال؟ قيل: الشيء قد يكون محبوبًا مرضيًا من جهة، ومكروها من جهة أخرى، كشرب الدواء النافع الكريه، فإن المريض يرضى به مع شدة كراهته له، وكصوم اليوم الشديد الحر، فإن الصائم يرضى به مع شدة كراهته له، وكالجهاد للأعداء؛ قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: 216]. فالمجاهد المخلص يعلم أن القتال خير له، فرضي به وهو يكرهه لما فيه من التعرض لإتلاف النفس وألمها ومفارقة المحبوب، ومتى قوي الرضا بالشيء وتمكن، انقلبت كراهته محبة، وإن لم يخل من الألم، فالألم بالشيء لا ينافي الرضا به، وكراهته من وجه لا ينافي محبته وإرادته والرضاء به من وجه". (ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، 278 – 279).

وقد اضطرب الناس في باب الرضا بالقضاء اضطرابًا عظيمًا، ونجا منه من قدم دلالة الشرع الحكيم على دلالة العقول القاصرة، والرضا بالقضاء محمود مأمور به، وهو من مقامات أهل الصدق والإيمان واليقين. وهو على ضروب:

فأما الرضا بالقضاء الديني الشرعي فهو واجب، وهو أساس الإسلام وقاعدة الإيمان، إذ على العبد أن يكون راضيا به بلا حرج ولا منازعة، ولا معارضة ولا اعتراض، قال ربنا جل في علاه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا

شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65]، فأقسم أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا رسوله، وحتى يرتفع الحرج من نفوسهم من حكمه، وحتى يسلموا لحكمه تسليمًا، وهذا حقيقة الرضا بحكمه، فالتحكيم: في مقام الإسلام، وانتفاء الحرج: في مقام الإيمان، والتسليم: في مقام الإحسان. (انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 349/2، وعبد الرحمن السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، 184).

ومتى خالطت بشاشة الإيمان القلب، واكتحلت عين بصيرته بحقيقة اليقين، تلقى أحكام الرب تعالى بصدر واسع منشرح مسلّم؛ فكان الرضى كل الرضا بقضاء الله الديني المحبوب له سبحانه ولرسوله.

وأما الرضا بالقضاء الكوني القدري، الموافق لمحبة العبد وإرادته ورضاه؛ من الصحة، والغنى، والعافية، واللذة: أمر لازم بمقتضى الطبيعة؛ لأنه ملائم للعبد، محبوب له؛ فليس في الرضا به عبودية، بل العبودية في مقابلته بالشكر، والاعتراف بالمنة، ووضع النعمة مواضعها التي يحب الله أن توضع فيها، وألا يعصى المنعم بها، وأن يرى التقصير في جميع ذلك. فإذا جرى القضاء الكوني على خلاف مراد العبد ومحبته مما لا يلائمه مما لا يدخل تحت اختياره: كان الرضى به مستحبًا. وهو من مقامات أهل الإيمان، وفي وجوبه قولان، وهو الذي يصيب العبد مما يكره كالمرض والفقر، وأذى الخلق له، والحر والبرد، والآلام ونحو ذلك.

أما الرضا بالقدر الذي يجري على العبد باختياره مما يكرهه الله ويسخطه، وينهى عنه، كأنواع الظلم والفسوق والعصيان: حرام يعاقب عليه. وهو مخالفة في رضاه به لربه تعالى؛ فإن الله لا يرضى بذلك ولا يحبه، فكيف تتفق المحبة ورضا ما يسخطه الحبيب ويبغضه؟!

فهذه الأضرب الثلاثة السابقة يُعرف بها التفصيل في مسألة الرضا بالقضاء، والله أعلم. (انظر: ابن القيم، مدارج السالكين في منازل إياك نعبد وإياك نستعين، 189/2).

وأهل السنة والجماعة في باب القدر وسط بين القدرية والجبرية.

أما القدرية فهم: إحدى الفرق الكلامية المنتسبة إلى الإسلام، أنكروا علم الله السابق وقالوا: بأن الله لم يُقدر أفعال العباد ولم يكتبها، وأن الأمر أنف، فأفعال العباد مقدرة لهم على جهة الاستقلال، وأول من أظهر هذا القول سوسن النصراني الذي أسلم ثم تنصر، وعنه أخذ معبد الجهني، وغيلان الدمشقي، فهؤلاء هم القدرية الأوائل، وقد كفرهم السلف، وخمدت فتنتهم إلى أن ظهرت المعتزلة، وهم القدرية المتأخرة، متبنية بعض أقوالهم، فأقروا بالعلم المتقدم، والكتاب السابق لكن أنكروا عموم مشيئة الله وقدرته وخلقه لأفعال العباد، و لفظ القدرية يطلق على كل من ضل في باب القدر، فيدخل في مسمى القدرية من أثبت القدر وقال بالجبر، ومن أثبت القدر واحتج به على إسقاط الأمر والنهي، لكن شاع استعماله في النفاة أكثر، وعلى هذا فالمعتزلة قدرية نفاة، والجبرية قدرية مثبتة!!. (انظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، 298/1، وابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، 65/1 – 66، وابن تيمية، مجموع الفتاوى، 8/ 103-107، وابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، 3). وأما الجبرية فهم من ينفون الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب، وأول من قال بهذه المقالة في الإسلام الجعد بن درهم، وأخذها عن اليهود، وأول من أظهرها تلميذه الجهم بن صفوان، في أوائل المئة الثانية للهجرة، والجبرية أصناف: الجبرية الخالصة هي التي لا تثبت للعبد فعلًا ولا قدرة على الفعل أصلًا، وهم الجهمية أتباع الجهم بن صفوان القائل بأن الإنسان مجبر على أفعاله، وأنه لا استطاعة له أصلًا، فلا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده، فهو الفاعل، والناس تنسب أفعالهم إليهم على المجاز، وهذه جبرية متقدمة، والجبرية المتوسطة وهي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة في الفعل فالفعل يكون عندها لا بها، وهذه جبرية متأخرة، تتمثل في الأشاعرة. (انظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، 338/1، وأبو منصور الأسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، 211 – 212، الفصل 22/3 – 23، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين 68، والإيجي، المواقف، 428، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب، 1035/2 – 1036)، وكلاهما يدعون أنهم تلقوا الخبر فيه من مشكاة الوحي المبين، ورغبوا بعقولهم وفطرهم وإيمانهم عن كل ما خالف الدليل الصحيح.

وقد ذكر ابن تيمية رحمه الله وسطية منهجهم في القدر في عدة مواطن، فقال: "وأما أهل الجماعة.. فهم الوسط في أهل الإسلام كما أن أهل الإسلام هم الوسط في أهل الملل: هم وسط في.. باب القدر بين أهل التكذيب به، وأهل الاحتجاج به" (ابن تيمية، منهاج السنة في نقض كلام الشيعة القدرية، 468/3 – 469). وقال: "إن الفرقة الناجية -أهل السنة والجماعة- .... وسط في باب أفعال الله تعالى بين القدرية والجبرية" (ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 141/3). وقال: "أهل السنة والجماعة.. في باب أسماء الله وآياته وصفاته.. و.. في باب خلقه وأمره وسط بين المكذبين بقدرة الله؛ الذين لا يؤمنون بقدرته الكاملة ومشيئته الشاملة وخلقه لكل شيء؛ وبين المفسدين لدين الله الذين يجعلون العبد ليس له مشيئة ولا قدرة ولا عمل، فيعطلون الأمر والنهي والثواب والعقاب، فيصيرون

بمنزلة المشركين الذين قالوا:﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 148]، فيؤمن أهل السنة بأن الله على كل شيء قدير، فيقدر أن يهدي العباد ويقلب قلوبهم، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في ملكه ما لا يريد ولا يعجز عن إنفاذ مراده، وأنه خالق كل شيء من الأعيان والصفات والحركات. ويؤمنون أن العبد له قدرة ومشيئة وعمل وأنه مختار ولا يسمونه مجبورًا؛ إذ المجبور من أكره على خلاف اختياره، والله سبحانه جعل العبد مختارًا لما يفعله فهو مختار مريد، والله خالقه وخالق اختياره وهذا ليس له نظير. فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله". (ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 373/3 – 374). فمذهب أهل السنة والجماعة في القدر واعتقادهم واضح جلي وسط ينجو المرء به من البدع والضلالات، وقد قرروا فيه:

1- أن القدر سر من أسرار الله لم يُطلع عليه ملكًا مقربًا، ولا نبيًا مرسلًا، قال بعض علماء السلف: "إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلِمَ عِلْمًا عَلَّمَهُ الْعِبَادَ وَعَلِمَ عِلْمًا لَمْ يُعَلِّمْهُ الْعِبَادَ، فَمَنْ تَطَلَّبَ الْعِلْمَ الَّذِي لَمْ يُعَلِّمْهُ الْعِبَادَ لَمْ يَزْدَدْ مِنْهُ إِلَّا بُعْدًا، قَالَ: وَالْقَدَرُ مِنْهُ" (أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، ح(1804)، 945/2)، والمقصود بذلك العلم: الحكمة الغائية المقصودة بالفعل؛ فالعقول تعجز عن إدراك كنه الغاية المقصودة من أفعال الرب ﷻ، كما تعجز عن إدراك كنه حقيقته (انظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، 7/2 – 8).

2- أنه لا يجوز الخوض في القدر والبحث عنه بمحض طريق العقل وبمعزل عن الوحي.

3- أن الإيمان بالقدر فرض لازم فيجب على العبد أن يعتقد أن الله تعالى خالق أعمال العباد خيرها وشرها، علمها منهم، وكتبها عليهم في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقهم، فالإيمان والكفر والطاعة والمعصية كلها بقضاء الله وقدره، وإرادته ومشيئته، والله ﷻ يرضى الإيمان والطاعة ويحبها، وقد وعد عليها الثواب، ولا يرضى الكفر والمعصية ويبغضها، وقد أوعد عليها العقاب. (انظر: البغوي، شرح السنة، 142/1 – 145).

4- أن المشيئة لا تستلزم المحبة والرضا؛ فإن المحبة غير المشيئة، فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكوني، فتشمل كل ما وقع مما يحبه سبحانه، ومما يكرهه، وأما محبته ورضاه فمتعلقة بأمره الديني وشرعه، فما وجد من الطاعات تعلقت به المحبة والمشيئة جميعًا، فهو محبوب للرب واقع بمشيئته كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين، وما لم يوجد منه تعلقت به محبته وأمره الديني ولم تتعلق به مشيئته، وما وجد من الكفر والفسوق والمعاصي تعلقت به مشيئته ولم تتعلق به محبته ولا رضاه ولا أمره الديني، وما لم يوجد منها لم تتعلق به مشيئته ولا محبته، فلفظ المشيئة كوني ولفظ المحبة ديني شرعي، ولفظ الإرادة ينقسم إلى إرادة كونية فتكون هي المشيئة، وإرادة دينية فتكون هي المحبة (انظر: ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، 48).

5- أن الله سبحانه وتعالى حكيم لا يفعل شيئًا عبثًا، ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة هي الغاية المقصودة بالفعل، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل (ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، 190)، فقد خلق المخلوقات وأمر بالمأمورات لحكمة بالغة يعلمها هو، وقد يعلم بعض العباد من حكمته ما يطلعهم عليه، وحكمته سبحانه تتضمن شيئين: أحدهما: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها، والثاني: إلى عباده، هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذون بها، وهذا في المأمورات وفي المخلوقات (ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 35/8 – 36).

6- أن الله سبحانه إنما أمر العباد بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم، ففعل المأمور به وترك المنهي عنه مصلحة لكل فاعل وتارك، وإرساله الرسل مصلحة عامة، وإن كان فيه ضرر على بعض الناس لمعصيته، وهكذا سائر ما يقدره الله تغلب فيه المصلحة والرحمة والمنفعة وإن كان في ضمن ذلك ضرر لبعض الناس فلله في ذلك حكمة أخرى. وهذا خلاف ما ذهب إليه طائفة من القدرية المثبتة: من أن خلقه وأمره متعلق بمحض المشيئة لا يتوقف على مصلحة. (انظر: ابن تيمية، منهاج السنة في نقض كلام الشيعة القدرية، 461/1 – 462).

7- أن الله سبحانه قد أمر جميع العباد بطاعته والإيمان به ونهاهم عن معصيته والكفر به، وأنذرهم وبيّن لهم، ثم أنعم على عباده المؤمنين بنعمة غير نعمته بالإرسال والبيان والإنذار، وهو أن جعلهم مؤمنين مسلمين مطيعين، وهذه النعمة لا يقدر عليها إلا الله سبحانه، وهي نعمة يختصون بها غير النعمة المشتركة، وأما الكفار فلم يُنعم عليهم بمثل ما أنعم به على المؤمنين، لحكمة بالغة يعلمها سبحانه، لكنه سبحانه أقدرهم ومكنهم وأزاح عللهم (انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، 475/8).

8- أن العباد فاعلون حقيقة، فلهم قدرة مؤثرة في أعمالهم، ولهم إرادة واختيار، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم واختيارهم، قد حرم سبحانه على نفسه الظلم، فلا يحمل المرء سيئات غيره، ولا يُعذبه بما لم تكسب يداه، ولا يُنقص من حسناته، وعلى هذا فعقوبة الإنسان بذنب غيره، أو عقوبة المجبر المكره ظلم يُنزه الله عنه، وأما إثابة المطيع ففضل منه وإحسان، وإن كان حقًا واجبًا بحكم وعده، وبما كتبه على نفسه من الرحمة، وبموجب أسمائه وصفاته ﷻ. (انظر: المحمود، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، 370 – 371)

9- أن الله سبحانه وتعالى إنما يُعذب عبده على فعله الاختياري، والفرق بين العقاب على الفعل الاختياري وغير الاختياري مستقر في العقول والفطر، وعقاب العبد على فعله الاختياري ليس بظلم، ومن زعم أن خلق الفعل مع العقوبة عليه ظلم كان بمنزلة من يقول: خلق أكل السم ثم حصول الموت به ظلم!! فكما أن هذا سبب للموت، فهذا سبب للعقوبة، ولا ظلم فيهما. (انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، 651/2 – 652).

10- أنه على العبد أن يصبر، وأن يرضى بما قدر من المصائب، ويستغفر من الذنوب والمعائب، ولا يحتج لها بالقدر، ويشكر ما قدر الله له من النعم والمواهب، فيجمع بين الشكر والصبر والاستغفار والإيمان بالقدر والشرع. (انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 180/8).

يقول ابن تيمية رحمه الله: "وتؤمن الفرقة الناجية -أهل السنة والجماعة بالقدر- خيره وشره. والإيمان بالقدر على درجتين، كل درجة تتضمن شيئين. فالدرجة الأولى: الإيمان: بأن الله تعالى علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلا وأبدا. وعلم: جميع أحوالهم، من الطاعات، والمعاصي، والأرزاق والآجال. ثم كتب الله تعالى في اللوح المحفوظ مقادير الخلائق. فأول ما خلق الله القلم؛ قال له: اكتب! قال: ما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة. فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، جفت الأقلام وطويت الصحف... وأما الدرجة الثانية: فهي: مشيئة الله تعالى النافذة، وقدرته الشاملة. وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. وأنه ما في السماوات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه، لا يكون في ملكه إلا ما يريد. وأنه ﷻ على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات. فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه لا خالق غيره، ولا رب سواه. وقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته. وهو سبحانه يحب المتقين والمحسنين والمقسطين. يرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ولا يحب الكافرين، ولا يرضى عن القوم الفاسقين، ولا يأمر بالفحشاء. ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب الفساد. والعباد فاعلون حقيقة، والله خالق أفعالهم. والعبد هو: المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والمصلي والصائم. وللعباد قدرة على أعمالهم، وإرادة، والله خالقهم، وخالق قدرتهم وإرادتهم...وهذه الدرجة من القدر، يكذب بها عامة القدرية، الذين سماهم النبي ﷺ: مجوس هذه الأمة. ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات، حتى يسلبوا العبد قدرته واختياره، ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه؛ حكمها ومصالحها". (ابن تيمية، العقيدة الواسطية، 105 – 109).

والمجوسية ديانة وثنية ثنوية تقول بإلهين، النور والظلمة، ويزعمون أن النور هو يزدان، والظلمة هو أهرمن، فالنور مصدر الخير والظلمة مصدر الشر ، وهم عدة فرق، وقد نشأت المجوسية في بلاد الفرس، ومسائل المجوس كلها تدور على قاعدتين، إحداها: بيان سبب امتزاج النور بالظلمة، والثانية بيان سبب خلاص النور من الظلمة، وجعلوا الامتزاج مبدًا والخلاص معادًا، ومن عقائدهم عبادة النار، والصلاة إلى الشمس، وعدم دفن الموتى في الأرض تعظيمًا لها، ولا يغتسلون بالماء تقديسًا له، إلا أن يستعملوا قبله بول البقر ونحوه، ولا يرون قتل الحيوانات ولا ذبحها، ويستحلون فروج المحارم. **وقد سمي القدرية مجوس الأمة لمضاهاتهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين**: النور والظلمة فيزعمون أن الخير من فعل النور والشر من فعل الظلمة، فصاروا ثنوية، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله والشر إلى غيره، والله ﷻ خالق الخير والشر لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته، فهما مضافان إليه ﷻ خلقًا وإيجادًا؛ وإلى الفاعلين لهما من عباده فعلا واكتسابًا. (انظر: الأسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، 126، واليماني، أبو محمد، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، 741/2 – 744، والشهرستاني، الملل والنحل، 35/2 – 38، وابن القيم، تلبيس إبليس، 69 – 70، وفخر الدين الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، 86 – 87، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، 1139/2-1141، وابن تيمية، مجموع الفتاوى، 452/8،354 – 453، 671/10).

هذه مجمل عقيدة أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر، من الصحابة ومن سار على نهجهم من التابعين، والسلف الصالحين.

الخاتمة:

أولًا: أبرز النتائج:

- اكتساب كتاب " جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد" أهميته من أصوله التي اعتمد عليها؛ وهي أربعة عشر كتابًا من أهم كتب السنة، جمع منها المغربي (10131) وقسمها على (45) كتابًا، ابتدأها بكتاب الإيمان واختتمها بكتاب الجنة والنار وما فيهما.
- لم يخلُ كتاب " جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد" من الأحاديث الضعيفة والموضوعة.
- أن النصوص الشرعية لا تتعارض؛ بل تتكامل فيما بينها؛ فالمجمل في مكان مفصل في آخر، ولا تعارض أو تناقض بينها.
- القضاء والقد في معناهما كالإيمان والإسلام، إذا اجتمعا افترقا في المعنى وإذا افترقا؛ دلَّ كل منهما على الآخر.

- الرضى بالقضاء والقدر على ثلاثة ضروب: واجب ومستحب ومنهي عنه، فالواجب هو الرضى عن الحكم الشرعي الديني، والمستحب هو الرضى عن الكوني مما يأتي موافقًا لمحاب العبد أو يقع على مكارهها، والمنهي عنه هو الرضى عن المعائب.

ثانيًا: التوصيات:

- التوصية بتحقيق كتاب" جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد" تحقيقًا علميًا وفق قواعد التحقيق المعروفة، وذلك انه قد ظهر أثناء البحث عند مقارنة بعض الأحاديث ما بين طبعة " ابن حزم" وغيرها من الطبعات، حاجة الكتاب لذلك.
- دراسة الآثار المروية عن السلف في الكتاب، وبقية مسائل الاعتقاد الواردة فيه.

فهرس المصادر والمراجع

1. ابن أبي العز، علي بن علي بن محمد بن أبي العز، الحنفي الدمشقي. (د. ت)، *شرح العقيدة الطحاوية*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، (د. ط).
2. ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء. (1419هـ)، *طبقات الحنابلة*، حققه وقدم له وعلق عليه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (د. ط).
3. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري. (1399هـ)، *النهاية في غريب الحديث والأثر*، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، (د. ط).
4. ابن الوزير، أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي. (1415هـ)، *العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم*، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3.
5. ابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي. (1418هـ)، *الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة*، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، (د. ط).
6. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي. (1426هـ)، *بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية*، تحقيق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1.
7. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي (1422هـ)، *جامع الرسائل*، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار العطاء– الرياض، ط1.
8. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي (1411هـ)، *درء تعارض العقل والنقل*، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط2.
9. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي (د. ت)، *الرد على المنطقيين*، دار المعرفة، بيروت، (د. ط)
10. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي (1406هـ)، *الصفدية*، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط2.
11. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي (د. ت)، *العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة*، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف – الرياض، (د. ط)
12. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي. (1416هـ)، *مجموع الفتاوى*، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، (د. ط).
13. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي. (1406هـ)، *منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية*، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1.
14. ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد. (1421 هـ)، *شرح العقيدة الواسطية*، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط6.
15. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي. (1399هـ)، *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د. ط).
16. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري. (د.ت)، *تأويل مشكل القرآن*، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
17. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي. (1398هـ)، *شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل*، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د. ط).

18. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي. (1394هـ)، *طريق الهجرتين وباب السعادتين*، دار السلفية، القاهرة، مصر، ط2.
19. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي. (1416هـ)، *مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين*، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3.
20. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. (1420هـ)، *تفسير القرآن العظيم*، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. (ت 774 هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2.
21. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. (د. ت)، *سنن ابن ماجه*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، (د. ط).
22. ابن مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني. (د. ت)، *الموطأ*، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي – الإمارات، ط1.
23. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعي الإفريقي. (1414هـ)، *لسان العرب*، دار صادر – بيروت، ط3.
24. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني. (د. ت)، *سنن أبي داود*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، (د. ط).
25. الأحمدي، د. عبد الإله بن سليمان بن سالم. (1416هـ)، *المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، جمع وتحقيق ودراسة*، دار طيبة، ط2.
26. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي. (2001م)، *تهذيب اللغة*، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1.
27. الأسفراييني، أبو المظفر طاهر بن محمد. (1403هـ)، *التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين*، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب – لبنان، ط1.
28. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى (1426هـ)، *مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين*، تحقيق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط1.
29. الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني. (1412هـ)، *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ط1.
30. آل سعدي، أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد. (1419هـ)، *الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية*، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، ط1.
31. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. (1411هـ)، *ضعيف سنن الترمذي*، أشرف على طباعته والتعليق عليه: زهير الشاويش، بتكليف: من مكتب التربية العربي لدول الخليج – الرياض، توزيع المكتب الإسلامي – بيروت، ط1.
32. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. (1412هـ). *سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة*، دار المعارف، الرياض -المملكة العربية السعودية، ط1.
33. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. (د. ت)، *سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها*، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1.
34. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. (د. ت)، *صحيح الجامع الصغير وزياداته*، المكتب الإسلامي، (د.ط).
35. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. (1405هـ)، *إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل*، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، ط2.
36. باعبدالله، محمد باكريم محمد. (1415هـ)، وسطية أهل السنة والجماعة بين الفرق، دار الراية للنشر، (د. ط).
37. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. (د.ت)، *خلق أفعال العباد*، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية – الرياض، (د. ط).
38. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة.. (1422هـ)، *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري*، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ط1
39. البدر، عبد الرزاق بن عبد المحسن. (1424هـ)، *تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي*، غراس للنشر والتوزيع، ط1.
40. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود. (1417هـ)، *معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي*، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4.
41. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك. (1998م)، *الجامع الكبير "سنن الترمذي"*،

تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، (د. ط).
42. الجرجاني، علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني. (1403هـ)، *كتاب التعريفات*، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط1.
43. الجهني، د. مانع بن حماد. (1424ه)، *الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة*، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط5.
44. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي. (1407هـ)، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط4.
45. الحكمي، حافظ بن أحمد بن علي. (1410هـ)، *معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول*، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم – الدمام، ط1.
46. الحمد، محمد بن إبراهيم بن أحمد. (د. ت)، *مصطلحات في كتب العقائد*، دار ابن خزيمة، ط1.
47. الحميدي، عبد العزيز بن أحمد بن محسن. (1411هـ)، *أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفيهم*، رسالة ماجستير، قسم العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المدينة المنورة.
48. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري المعروف بـ فخر الدين الرازي. (1356هـ)، *اعتقادات فرق المسلمين والمشركين*، ومعه بحث في الصوفية والفرق الإسلامية للأستاذ مصطفى بك عبد الرزاق، مراجعة وتحرير: علي سامي النشار، مكتبة النهضة المصرية، (د. ط).
49. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري المعروف بـ فخر الدين الرازي. (1420هـ)، *مفاتيح الغيب = التفسير الكبير*، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3.
50. الرازي، أبو عبدالله زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (1420هـ)، *مختار الصحاح*، تحقيق: يوسف الشيخ محمد الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط5.
51. الرضواني، د. محمود عبد الرزاق. (1430هـ)، *منة القدير عقيدة أهل السنة والجماعة في توحيد الربوبية، والإيمان بالقضاء والقدر والحكمة والتدبير*، مكتبة سلسبيل، القاهرة، ط1
52. الزَّبيدي، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي. (د.ت)، *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
53. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل. (1408هـ)، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، ط1.
54. الزيداني، مظهر الدين الحسين بين محمود بن الحسن المظهري الكوفي. (2021م)، *المفاتيح في شرح المصابيح*، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين، بإشراف: نور الدين طالب، طباعة وتوزيع إدارة الثقافة الإسلامية، (د. ط).
55. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله. (1420هـ)، *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان*، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط1.
56. السفاريني، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم الحنبلي. (1402هـ)، *لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية*، مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق، ط2.
57. السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي. (1418هـ)، *تفسير القرآن*، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط1.
58. السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدايم. (1417هـ)، *عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم*، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1.
59. الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد. (1404هـ)، *الملل والنحل*، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة – بيروت، (د. ط).
60. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي. (1420هـ)، *جامع البيان في تأويل القرآن*، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1.
61. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. (1379هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت، (د. ط).
62. العقل، ناصر بن عبد الكريم. (1418هـ)، *القدرية والمرجئة نشأتهما وأصولهما وموقف السلف منها*، دار الوطن، (د. ط).
63. علماء نجد الأعلام. (1417هـ)، *الدرر السنية في الأجوبة النجدية*، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط6.
64. العياشي، أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر. (2006م)، *الرحلة العياشية*، حققها وقدم لها، د. سعيد الفاضلي، د. سليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، ط1

65. العيني، أبو محمد، محمود بن أحمد بن موسى الحنفي. (د. ت)، *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د. ط).
66. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي. (د. ت)، *معاني القرآن*، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي/ محمد علي نجار/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دارا لمصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د. ط).
67. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري. (د. ت)، *كتاب العين*، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال، (د. ط).
68. الفيروزآبادى، أبو طاهر، محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر. (1426هـ)، *القاموس المحيط*، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط8.
69. القاري، أبو الحسن علي بن محمد نور الدين الملا الهروي. (1422هـ)، *مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط1.
70. القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد. (د. ت)، *المغني في أبواب العدل والتوحيد*، تحقيق: الدكتور: توفيق الطويل، سعيد زايد، راجعه الدكتور: إبراهيم مدكور، بإشراف الدكتور: طه حسين، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (د. ط).
71. القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد. (د. ت)، *شرح الأصول الخمسة*، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدم له: عبدالكريم عثمان، مكتبة وهبة، (د. ط).
72. القسطلاني، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القتيبي المصري. (1323هـ)، *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري*، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7.
73. المبدل، عبد العزيز بن عبد الله. (1424هـ)، *أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، جمع ودراسة وتحقيق*، تقديم: فضيلة الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، فضيلة أ.د. الشيخ علي بن نفيع العلياني، دار التوحيد للنشر، الرياض، ط1.
74. متولي، تامر محمد محمود. (1426هـ – 1427هـ)، *جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر*، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، المدينة المنورة.
75. المحبي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد الحموي الأصل الدمشقي. (د.ت)، *خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر*، دار صادر – بيروت، (د.ط).
76. محمود، أنفال بنت يحيى بن إمام، (1432هـ)، *موقف الرازي من القضاء والقدر في التفسير الكبير دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة*، رسالة ماجستير، مكة المكرمة، بجامعة أم القرى، قسم العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين.
77. المحمود، عبد الرحمن بن صالح. (1418هـ)، *القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه*، دار الوطن، الرياض، ط2.
78. المحيش، توفيق بن إبراهيم. (1424هـ)، *السببية عند أهل السنة ومخالفيهم من خلال مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية*، إشراف: عبد العزيز الراجحي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (د. ط).
79. المذاري، إبراهيم بن مصطفى الحلبي. (1426هـ)، *اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد*، علق على حواشيه وترجم لمؤلفه الشيخ: محمد زاهد الكوثري، راجع أصله وقدم له: السيد عزت العطار الحسيني، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1.
80. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى النيسابوري. (د. ت)، *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د. ط).
81. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. (1421هـ)، *السنن الكبرى*، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1.
82. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني. (1392هـ)، *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط2.
83. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني. (د. ت)، *شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين*، شرحه وأملاه: فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار البصيرة، الإسكندرية، ط2.
84. الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان. (1414هـ)، *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، (د. ط).
85. اليماني، أبو محمد. (1414هـ)، *عقائد الثلاث والسبعين فرقة*، تحقيق ودراسة: محمد بن عبد الله زربان الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، ط1